مجلة الشرطة :

نور الجزائر الجديدة أعمى بصيرة الأصوات الناعقة

ص05

مديرية الإتصال برئاسة الجمهورية تندد وتؤكد:

تكريم الرئيس بجامعة باتنة..مبادرة شخصية ومعزولة

ص03

العالم للإدارة
يومية إخبارية وطنية متخصصة
الاثنين 13 فيفري 2023 الموافق لـ 22 رجب 1444 هـ — العالم - قوة-صحة-إدارة وعمل — mondeadm@gmail.dz — العدد: 2300 الثمن : 20 دج

الإنسدادات تعطل المجالس الشعبية

قانون البلدية والولاية في مرحلته الأخيرة

ص04

"واشنطن بوست" الأمريكية تشيد بجهود الحماية المدنية

بعد مهمّة انسانية..أبطال الجزائر يعودون

ص03

بوصوله إلى 102 برميل يوميا

توقعات بارتفاع الطلب العالمي على البترول

بالتنسيق بين الصناعيين المهنيين

OAIC تملك حصرية استيراد البقول الجافة

يفرج عنه قريبا

القانون الأساسي لموظفي أسلاك التربية لا يزال قيد الدراسة

ص04

في مسار تحسين الوضع الأمني في القارة الإفريقية

قيادة الجيش تجدد استعدادها لترقية مجالات التعاون العسكري

استقبل الفريق أول السعيد شن ريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، بمقر أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول مايكل لانغلي، قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، الذي يقوم بزيارة عمل إلى الجزائر على رأس وفد عسكري هام.

وحسب بيان وزارة الدفاع الوطني، فإن مراسم الاستقبال، استهلت بتحية العلم الوطني، وتقديم التحية العسكرية للضيف من طرف تشكيلات من مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي.

وخلال هذا اللقاء، الذي حضره الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني وقادة القوات والدرك الوطني، رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي، المدراء العامون لمصالح الأمن، ومديرين مركزيين من وزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي بالإضافة إلى أعضاء الوفد العسكري الأمريكي، تطرق الطرفان إلى التحديات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية وتبادلا وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكذا الوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون العسكري بين البلدين.

بهذه المناسبة، ألقى الفريق أول كلمة رحب في مستهلها بالوفد الزائر، مؤكدا أن هذه الزيارة تعد فرصة للطرفين من أجل تجديد التزامهما بالعمل سويا على توسيع مجالات التعاون العسكري الثنائي

وقال الفريق سعيد شنقريحة، "كما تعد هذه الزيارة فرصة بإمكاننا استغلالها سويا لتجديد التزامنا قصد توسيع مجالات تعاوننا العسكري والتطرق، بكل براغماتية وموضوعية، للمسائل ذات الاهتمام المشترك في المنطقة.

في هذا السياق، يتميز الوضع الأمني السائد على الساحة الدولية بظهور النزاعات المسلحة وتفاقم الأزمات والتوترات وترتب عن هذا الوضع اضطراب النظام العالمي القائم، مما يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة كافة الفاعلين للانخراط في رؤية جديدة لقانون دولي أكثر إنصافا، تسمح بضمان الاستقرار والتنمية والرفاه لكافة الشعوب دون تمييز"

الفريق أول نوه، بهذه المناسبة، بنوعية التعاون العسكري الثنائي وبالمستوى المبلوغ، الذي ينعكس من خلال النشاطات المختلفة، المنفذة في إطار تبادل الخبرات.

وأضاف الفريق "فيما يخص التعاون العسكري الثنائي، أود التنويه بنوعية التعاون الثنائي وبالمستوى المبلوغ، الذي ينعكس من خلال النشاطات المختلفة، المنفذة في إطار تبادل الخبرات المتعلقة بالإرهاب، وكذا تكوين مستخدمي الجيش الوطني الشعبي والمساعدة التقنية".كما أود بهذه المناسبة، أن أعبر عن الاستعداد التام للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي لترقية أكثر لمجالات التعاون العسكري الثنائي، خاصة أن الحوار العسكري المشترك، الذي شرع فيه سنة 2005، يحدد أهدافا جد طموحة في هذا المجال.

الفريق أول أكد مجددا أن الجزائر تتشبث بمبدأ عدم الانحياز، وتتعامل، في إطار خدمة مصالحها، مع دول صديقة كثيرة تربطها معها علاقات عسكرية واقتصادية، مع الإشارة إلى إرادة الجزائر من أجل إرساء تعاون يكون في مستوى طموحات الطرفين:وقال "أود التأكيد بهذه المناسبة أن الجزائر تتشبث بمبدأ عدم الانحياز، وهي غيورة على تاريخها الحافل بالأمجاد والبطولات، وغيورة أيضا على استقلالها وقرارها السياسي السيد، وتتعامل، في إطار خدمة مصالحها، مع دول صديقة كثيرة تربطها معها علاقات عسكرية واقتصادية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية".

وختم "أجدد لكم إرادتنا من أجل إرساء تعاون يكون في مستوى طموحات الطرفين، كون بلدينا منخرطان في مسار تحسين الوضع الأمني في القارة الإفريقية، وبإمكانهما تقديم العون والمساعدة لبعض البلدان التي هي بحاجة إليها، من أجل الاضطلاع بمهامها السيادية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن".

من جهته، عبر قائد القيادة الأمريكية لإفريقيا عن سعادته بزيارة الجزائر، التي أتاحت له فرصة التباحث مع القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي حول مختلف القضايا الأمنية المطروحة على الساحتين الدولية والإقليمية، مؤكدا على التفاهم المتبادل حول بعض الملفات الجهوية، وإمكانيات الطرفين لتطوير تعاونهما.

في ختام اللقاء، تبادل الطرفان هدايا رمزية، ليوقع بعدها الفريق أول مايكل لانغلي، على السجل الذهبي لأركان الجيش الوطني الشعبي.

ق.و

مركز التدريب لسلاح المدرعات بباتنة:

إقبال لافت للجمهور على الأيام الإعلامية

خلصت مجلة "الجيش" إلى التأكيد على أن الجزائر التي استعادت المبادرة من جديد وهي ماضية بخطى ثابتة وأكيدة في بناء أسس الجزائر الجديدة بدبلوماسية نشطة عادت إلى الواجهة بقوة وباقتصاد وطني يتعافى بسرعة، لها من الامكانيات ما يجعلها تواكب هذه التطورات وتتأقلم مع كافة المستجدات بنجاح وتواجه التحديات الحالية والمستقبلية مستندة إلى مرجعيتها الثورية والإرادة التي تحدو شعبها لتعزيز مكانة الجزائر ضمن مصاف الدول القوية التي يحسب لها ألف حساب، فكل المؤشرات تؤكد أن ما تحقق بالأمس من خلال رفع التحدي بتأميم المحروقات، سيتعزز حتما في المنظور القريب بتأمين الاقتصاد بما يعود بالنفع على بلادنا وشعبنا.

وأكّدت المؤسسة العسكرية ،أن الجزائر دأبت منذ استقلالها ضد المحتل الغاصب على اتخاذ قرارات سيادية وتاريخية استمدتها من ثورتها المجيدة، تعبيرا منها عن تعلقها الشديد بمبادئ ومثل الحرية والكرامة، وهو ما يفسر دفاعها المستميت دوما عن حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها وفي الاستفادة من الخيرات التي تزخر بها بلدانها.

وذكرت المجلة في افتتاحية عددها لشهر فيفري تحت عنوان "الجزائر سيدة قراراتها"، "القرارات السيادية التي اتخذتها الجزائر بعد أقل من 10 سنوات على استقلالها، والتي من ضمنها ذلك المتعلق بتأميم المحروقات، ففي مثل هذا الشهر قبل 52 سنة خلت اتخذت بلادنا ذلك القرار التاريخي، تنفيذا لتطلعات الشعب الجزائري لبناء صرح الدولة الوطنية المستقلة السيدة، ولم يكن اختيار تاريخ 24 فيفري إعتباطيا، بل تم اختياره بالنظر إلى دلالته ورمزيته، إذ أنه يصادف الذكرى 15 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في عز ثورة التحرير المجيدة."

وأكدت ذات المجلة بأن "هذا القرار السيد قد حظي بدعم دولي قوي وواسع سيما من قبل دول العالم الثالث، التي اتخذت من الجزائر أنموذجا للنضال من أجل نظام دولي جديد وعالم أكثر عدل".

وتطرقت المجلة للتطور الذي شهده قطاع الطاقة والمناجم من جوانب مختلفة، سيما في السنوات الأخيرة وتوسع نشاطات الاستكشاف والاستغلال، مبرزة بأنه و«بعد أن أدرجت السلطات العليا للبلاد تأمين المنشآت الطاقوية ضمن المواقع الحساسة التي ينبغي الذود عنها، أخذ الجيش الوطني الشعبي على عاتقه هذه المهمة التي ينفذها باحترافية واقتدار، خاصة مع احتمال أن تكون المنشآت النفطية والطاقوية هدفا للجماعات الارهابية التي أبيدت في معظمها من قبل وحدات الجيش الوطني الشعبي وأضحت فلولها المتبقية تبحث يائسة عن الصدى الاعلامي".

وتابعت مجلة الجيش" المنشآت الطاقوية ببلادنا مؤمنة تأميناً شاملا بما يمكن من تجسيد التعاون والاستثمارات المشتركة على أرض الواقع، وأكثر من ذلك، يحفزا لمتعاملين الأجانب للاستثمار في مجال المحروقات والمناجم، بالنظر إلى مناخ الأعمال المحفز وتوفر الأمن والاستقرار في بلادنا، وقد تأتي ذلك بفضل التنفيذ المحكم الإستراتيجية مدروسة بعناية فائقة من قبل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي لحماية المنشآت الطاقوية المتواجدة بجنوبنا الكبير من المخاطر التي قد تشكلت هديداً مباشرا على هذه المؤسسات أو العاملين بها"

وأشارت المجلة ذاتها إلى أن "هذه المهمة النبيلة تندرج في إطار المهام الدستورية المنوطة بالجيش الوطني الشعبي، الذي يعمل دون هوادة، على تأمين حدودنا المديدة والحفاظ على السيادة الترابية والدفاع عنها وكذا الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، في عالم يشهد تحولات جيوسياسية عميقة "

ق.و

على إثر استمرار التقلبات الجوية

الجيش يواصل فتح الطرقات والمسالك

تواصلت تدخلات وحدات ومفارز الجيش الوطني الشعبي لفتح الطرقات والمسالك لتسهيل حركة المرور وفك العزلة عن المواطنين خاصة في المناطق النائية بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.يأتي هذا على إثر استمرار التقلبات الجوية المصحوبة بتساقط الثلوج والتي لا تزال تعرفها بعض ولايات الوطن، حيث وبإقليم الناحية العسكرية الخامسة تدخلت مفارز للجيش الوطني الشعبي تابعة للقطاع العسكري سطيف لفتح الطريق الرابط بين العلمة وجيجل على مستوى منطقة ولبان بلدية عين السبت ولاية سطيف وكذا فتح الطريق ببلدية عين الكبيرة ولاية سطيف.

ق.و

تبادلا وجهات النظر حول سبل التعاون العسكري

اللواء حسنات بلقاسم يلتقي قائد" الأفريكوم"

استُقبل الفريق أول مايكل لانغلي، بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس، من طرف رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي اللواء حسنات بلقاسم، أين كانت لهما جلسة عمل جمعت وفدي البلدين.

ويأتي هذا في اليوم الثاني من زيارة العمل التي يقوم بها إلى الجزائر قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا على رأس وفد عسكري هام.خلال هذا اللقاء، تطرق الطرفان إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتبادلا وجهات النظر حول الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز وتطوير التعاون العسكري بين جيشي البلدين.

م.م

« واشنطن بوست" الأمريكية تشيد بجهود الحماية المدنية

بعد مهمّة انسانية ..أبطال الجزائر يعودون

حطت الطائرة التابعة لوزارة الدفاع الوطني، التي تقل فرقة الإنقاذ للحماية المدنية بمطار بوفاريك قادمة من سوريا، وهذا بعد انتهاء مهامها إثر الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد وتركيا ألفا الألاف من القتلى والجرحى والمفقودين.

ورافق فرقة الحماية المدنية، أفراد الإسعاف والمساعدة التابعة للهلال الأحمر الجزائري، وكان في استقبال أبطال الحماية المدنية، كل من وزير الداخلية ابراهيم مراد والمدير العام للهيئة النظامية بوعلام بوغلاف، ورئيسة الهلال الأحمر الجزائري ابتسام حملاوي.

للإشارة، احتلت الجزائر المرتبة الأولى حسب إحصائيات منصة تنسيق وإدارة العمليات الميدانية التابعة للمجموعة الإستشارية الدولية للبحث والإنقاذ من حيث عدد الأشخاص الذين تم العثور عليهم، وكذا الأشخاص المنقذين على قيد الحياة في جميع العمليات الجارية الى حد الآن بدولتي سوريا وتركيا.

وإلتقى محافظ حلب بممثلي الحماية المدنية المقدم بوشريفي ناصر و قائد الفوج المتدخل النقيب تيغرين هشام على مستوى محافظة حلب، وتقديرا منه للجهود المبذولة وبعد انتهاء فريق الحماية المدنية الجزائرية من عملية البحث و الإنقاذ بدولة سوريا، قدم لهم درع محافظة حلب، كما رافق السفير الوفد الجزائري إلى مطار حلب من أجل توديعهم و ألقى عليهم كلمة وداع، و أثنى كثيرا على مجهودات الحماية المدنية بسوريا.

للإشارة، يستعد الفريق الجزائري المتواجد بسوريا للعودة إلى أرض الوطن، بعد مشاركته في عمليات الإنقاذ إثر الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد.

هذا وقدم وزير الداخلية والجماعات المحلية ابراهيم مراد، شكره لفرق الإنقاذ التابعة للحماية المدنية وأفراد الهلال الأحمر الجزائري الذين كانوا متواجدين في سوريا، إثر الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد وتركيا مخلفا الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين.

وقال الوزير الأول على هامش استقبال الحماية الهلال الأحمر، أن "القليل من الناس الذين يذهبون إلى سوريا"، مضيفا أن "الله بارك نشكركم هذا هو الجزائري دائما يقوم بالمبادرات والتضحيات ونصرة القضايا الكبرى الانسانية".

في ذات السياق، قال وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أن الجزائريين يتسمون بـ«المبادرة والتضحية".

وأكد مراد في تصريح صحفي عقب استقبال وفد الإنقاذ التابع للحماية المدنية عائدا من سوريا بمطار بوفاريك ، أن الجزائر وشعبها يناصرون على مدار المحطات التاريخية القضايا الإنسانية.

هذا و أشاد ذات المتحدث بجهودات أفراد القوات الجوية التي أشرفت على رحلة فريق الإنقاذ الجزائري إلى أرض الوطن خلال فترة وجيزة، قائلا: "تدخلاتكم امتازت بالجودة والفعالية وكنتم أول المتدخلين في ، لقد قمتم بعمل جبار في ظروف جد صعبة".

وأضاف "رئيس الجمهورية تابع عن كثب تدخلاتكم وما قمتم به من إنجازات وما قدمتموه من مجهودات في سوريا كانت محل إشادة عالمية.

للإشارة ، كشفت المديرية العامة للحماية المدينة، أمس عن حصيلة تدخل فرق الإنقاذ الموفدة إلى سوريا وتركيا، وهذا على إثر الزلزال المدمر الذي ضرب البلدين.

وحسب بيان الحماية المدنية، فإن فرق الإنقاذ الجزائرية تمكنت من إنقاذ 13 شخصا من تحت الردوم أحياء، فيما تم انتشال جثث 95 متوفي في تركيا.

أما في سوريا فقد تم إنقاذ شخص واحد، في حين تم انتشال 34 آخرين متوفين تحت الردوم. يضيف المصدر نفسه ونوهت الحماية المدنية، إلى أن هذه الأرقام تم تسجيلها إلى غاية منتصف نهار أمس الاثنين.

واحتلت الجزائر المرتبة الأولى حسب إحصائيات منصة تنسيق وإدارة العمليات الميدانية التابعة للمجموعة الإستشارية الدولية للبحث والإنقاذ من حيث عدد الأشخاص الذين تم العثور عليهم، وكذا الأشخاص المنقذين على قيد الحياة في جميع العمليات الجارية الى حد الآن بدولتي سوريا وتركيا.

وإلتقى محافظ حلب بممثلي الحماية المدنية المقدم بوشريفي ناصر و قائد الفوج المتدخل النقيب تيغرين هشام على مستوى محافظة حلب.

وتقديرا منه للجهود المبذولة وبعد انتهاء فريق الحماية المدنية الجزائرية من عملية البحث و الإنقاذ بدولة سوريا قدم لهم درع محافظة حلب، كما رافق السفير الوفد الجزائري إلى مطار حلب من أجل توديعهم و ألقى عليهم كلمة وداع، و أثنى كثيرا على مجهودات الحماية المدنية بسوريا.

بدورها، أشادت صحيفة "ذا واشنطن بوست" الأمريكية، بعمال وأعوان الإنقاذ الجزائريين الذين يقومون بالبحث عن ضحايا الزلزال في مدينة "أديامان" التركية.

ووصفت الصحيفة الأمريكية في مقال لها، فريق الإنقاذ الجزائري بـ "أبطال المدينة"، وهذا بعد أن قاموا بإنقاذ طفلين من مبنى سكني مُنهار جراء الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا وشمالي سوريا.

م.م

في إطار مساعي تثمين فرعي النسيج والجلود

التحضير لتنظيم عملية جمع جلود الأضاحي

شرعت وزارة الصناعة في تنظيم عملية جمع جلود الأضاحي لسنة 2023 وذلك في إطار مساعي تثمين فرعي النسيج والجلود.

وحسب بيان للوزارة، "شرعت الوزارة بالتنسيق والتعاون مع كل الأطراف المعنية المتدخلة في هذه العملية في تحضيرات هذه العملية عبر تنظيم سلسلة من لقاءات العمل لتسطير برنامج عمل خاص بالتحضيرات لعمليه جمع الجلود والصوف لعيد الأضحى 2023 في طبعتها الرابعة. وتحديد الطريقة المنهجية المعتمدة لخلق آلية وطنية دائمة (Un dispositif durable)، خاصة بعملية جمع وتثمين الجلود والصوف لإعادة بعث هذا الفرع من جديد.

كما تتم هذه العملية بالتنسيق والتعاون مع كل الأطراف المعنية المتدخلة في هذه العملية، ويتعلق الأمر بمختلف القطاعات وزارية، المديريات الولائية للصناعة والفلاحة والبيئة، بالإضافة كذلك إلى المؤسسات الصناعية، المدابغ، المجمعين لمادة الجلود والصوف، الهيئات المعنية والجمعيات المهنية واللجان المحلية الولائية وكذا المجتمع المدني عبر مختلف ولايات الوطن.

ق.إ

بالتنسيق بين الصناعيين المهنيين

OAIC تملك حصرية استيراد البقول الجافة

أكد كمال زريق وزير التجارة ، أمس أن حصرية إستيراد البقول الجافة بالنسبة للصناعيين ستكون للديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب.

وقال رزيق، أن "هذا القرار لم يتخذ سنة 2023 بل تم إتخاذه السنة الفارطة من قبل السلطات العليا في البلاد، حيث تم الشروع في تطبيقه على مدى شطرين وتمثل الشطر الأول في حصرية إستيراد البقوليات من طرف الديوان المهني للحبوب، أو ما يعرف بالشراء من أجل البيع، وتم إعطاء الحصرية للديوان".

وأضاف وزير التجارة، أن "الديوان المهني للحبوب إكتسب خبرة في الإستيراد البيع على الحالة"، مضيفا أنه "بإمكان أي تاجر جملة أو تجزئة الذهاب الى الديوان من أجل شراء البقوليات وبيعها لذا إرتأت الحكومة عدم تطبيق الحصرية دفعة واحدة".

وأفاد الوزير، أن "الشطر الثاني تم تطبيقه هذه السنة، حيث أن تطبيق هذا القرار يأتي بالتنسيق بين الصناعيين المهنيين البالغ عددهم 10 متعاملين والديوان الوطني الجزائري المهني للحبوب، من أجل الإتفاق على طريقة تطبيق هذا القرار"، مؤكدا أنه لم يتم منع أي مؤسسة من النشاط.

وأوضح وزير التجارة، أن الهدف من هذا القرار هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتشجيع المنتوج الوطني.

ق.و

مشاورات سياسية بين البلدين

رئيس جنوب إفريقيا يزور الجزائر قريباً

سيقوم رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، بزيارة دولة إلى الجزائر، قريباً.

وحسب بيان لوزارة الخارجية ، قام رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، بزيارة عمل إلى بريتوريا، بدعوة من نظيرته من جمهورية جنوب إفريقيا، ناليدي باندور.

وتندرج هذه الزيارة، في إطار المشاورات السياسية الدورية بين البلدين والتحضير للاستحقاقات الثنائية المقبلة.

وحسب بيان للوزارة، أجرى لعمامرة محادثات ثنائية على انفراد مع الوزيرة باندور، توسعت بعدها لتشمل وفدي الجانبين حيث تم استعراض العلاقات التاريخية المتينة والمتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين. وتطلعات الطرفين إلى تعزيز طابعها الاستراتيجي في سياق استكمال التحضير للدورة السابعة للجنة المشتركة العليا التي ستلتئم بالجزائر تحت رئاسة قائدي البلدين.

كما ناقش الطرفان مستجدات المسائل ذات الاهتمام المشترك على المستويين القاري والعالمي. خاصة الأزمة الراهنة في العلاقات الدولية على خلفية الحرب في أوكرانيا.

وكذا تصفية الاستعمار في كل من فلسطين والصحراء الغربية ووضعية السلم والأمن في إفريقيا في ضوء أهداف الأجندة القارية 2063، حيث سجّلا بارتياح كبير تطابق رؤى ومواقف البلدين المبنية على تمسكهما بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي. فضلا عن مبادئ حركة عدم الانحياز.

كما اتفق الوزيران علي مواصلة وتعزيز التنسيق في سياق الاجتماعات الوزارية التي ستعقد تحضيرا للقمة المقبلة للاتحاد الافريقي بأديس أبابا.

ق.و

في إطار دراسة مشروع القانون النقدي والمصرفي

مديرا CPA وCNEP يستعرضان السياسة النقدية

عقدت لجنة المالية والميزانية، أمس اجتماعا خصص للاستماع إلى علي قادري، المدير العام للقرض الشعبي الوطني وتمرابط سمير المدير العام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في إطار دراسة مشروع القانون النقدي والمصرفي.وتطرق المسؤولان في عرضهما إلى ما يتعلق بالسياسة النقدية كما جاءت في بعض مواد مشروع القانون، حيث ركّزا بشكل خاص على التدابير التي تنص على إدراج منح السيولة الاستعجالية وتكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية وخصوصيات العمليات المصرفية لاسيما المتعلقة بالصرافة الإسلامية والتمويل الأخضر.وشمل العرض أيضا موضوع الرقمنة والأمن ومراقبة أنظمة الدفع وذلك بشرح توسيع مهمة بنك الجزائر لتشمل المقاصة والتسوية وتسليم الأدوات المالية. مع إرساء وتأطير الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع.

وثمّن النواب تأسيس الصرافة الإسلامية بقانون، وأجمعوا على ضرورة مكافحة بيروقراطية البنوك العمومية وحل المشاكل التي يعاني منها المستثمر مع المؤسسات المالية.كما طالب أعضاء اللجنة بضرورة عصرنة المنظومة المصرفية وتحديثها، وتقديم تسهيلات للمستثمرين وإضفاء طابع المرونة على المعاملات والإسراع في دراسة ملفات التمويل وتنويع خدماتها. إلى جانب دعوة البنوك العمومية للدخول في شراكة في عملية الاستثمار على اعتبار دورها كبير في دفع عجلة الاقتصاد.وتساءل السادة النواب عن نسبة استرجاع القروض وإلى أين وصلت عملية تطهير محفظة البنوك من الديون، كما طلبوا توضيحات بخصوص كيفية امتصاص الكتلة النقدية الموازية.

ورفع النواب أيضا انشغالات تتلخص في تقريب الخدمة للمواطن وتحسينها إلى جانب انشغالات أخرى تتعلق بفتح وكالات بنكية محلية خاصة في الولايات الجديدة.

ق.إ

مديرية الإتصال برئاسة الجمهورية تندد وتؤكد:

تكريم الرئيس بجامعة باتنة..مبادرة شخصية ومعزولة

ندّدت مديرية الإتصال برئاسة الجمهورية على الطريقة التي كرّم بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من قبل مسؤولي جامعة باتنة 1.

وحسب بيان للمديرية، أعلنت من خلاله عن تنديدها بما بدر من مسؤولي "جامعة باتنة 1" و الذين وبمبادرة شخصية ومعزولة منهم قاموا بتكريم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بواسطة لوحة تعيد إلى أذهان الجزائريين حقبة مشينة.وأشار البيان، إلى أن "المديرية العامة للإتصال تتبرأ من هذا التصرف السيء الذي لا يمت بصلة بطريقة تفكير رئيس الجمهورية ولا بالتقاليد التي يعمل على ترسيخها منذ توليه رئاسة الجمهوري في إطار الجزائر الجديدة وهو الذي طلب في خطاب التنصيب بسحب لقب "الفخامة" واستبداله بوصف "السيد" وبالتالي سقوط كل تصرفات وسلوكات التملق

ق.و

يفرج عنه قريبا

القانون الأساسي لموظفي أسلاك التربية لا يزال قيد الدراسة

لا تزال بنود مسودة مشروع القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلا الخاصة بالتربية الوطنية 315/08 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 240/12 قيد الدراسة على مستوى اللجنة التقنية المختلطة على مستوى المديرية العامة للوظيفة العمومية على الانتهاء من مناقشة

وحسب مصدر أورد الخبر، فإن "الافراج عن القانون بصفة نهائية، مرتبط بإصدار القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية 06-03 محل التعديل والتتميم، على اعتبار أنه المرجع لكافة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات العمومية".

وحسب المنظمة الجزائرية لأساتذة التربية، فإن "اللجنة التقنية المختلطة التي تضم ممثلين عن وزارتي المالية والتربية الوطنية وممثلين عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، قد شرعت في فتح النقاش حول مسودة مشروع القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، بتاريخ الـ5 جانفي المنصرم مادة بمادة، حيث عقدت خمسة لقاءات إلى غاية تاريخ اليوم، وذلك بمعدل برمجة جلسة عمل واحدة أسبوعيا كل يوم ثلاثاء"، مشيرا إلى أنه "من المتوقع أن تنهي ذات اللجنة أعمالها مع نهاية شهر فيفري الجاري، أي بعد 18 يوما من تاريخ اليوم كأقصى حد".

وأكد تصريح ساب لرئيس النقابة المذكورة أعلاه فإن"الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية في نسخته الجديدة، مرهون بإصدار القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية محل التعديل والتتميم، لكي تكون الإصلاحات المقترحة لمعالجة الاختلالات والتعديلات الجديدة متطابقة ومتجانسة مع القوانين المرجعية، على غرار الشبكة الاستدلالية للأجور ومستجدات عالم الشغل، الأمر الذي سيساهم لا محالة في تحقيق إصلاحات بامتيازات أوسع وتحسينات أعمق، تضمن الاستقرار على المدى البعيد لقطاع يضم أزيد من 800 ألف مستخدم، وهو ما سينعكس بالإيجاب على مردود المدرسة العمومية، وبالتالي تفادي التعديل في القانون الأساسي كل أربع سنوات".

يذكر، أن "المخرجات والمضامين الأولى لمشروع القانون الأساسي الجديد، قد أثارت انتقادات النقابات بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم التي تم إسقاطها، خاصة مع تعلق بمطلب توحيد التصنيف ومسألة تقليص الحجم الساعي للأساتذة، علاوة على منح امتيازات أوسع للسلك الإداري، على حساب السلك البيداغوجي الذي يمثل نسبة 80 بالمائة من إجمالي مستخدمي القطاع، باستثناء بعض المكاسب التي ستعرف طريقها للتجسيد وسترسم بذلك بموجب قرارات سابقة صادرة بمراسيم رئاسية سالفة، كملف إعفاء الأساتذة من المهام غير البيداغوجية، والقرار المتضمن ترقية أستاذ المدرسة الابتدائية من الصنف 11 إلى 12، بعد تطبيق المرسوم الرئاسي 266/14، المتعلق بتثمين شهادتي الليسانس وشهادة الدراسات التطبيقية.

وتجدر الإشارة بأن الأمر 03/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، تم إخضاعه لإصلاحات لأجل إثرائه ولتكون التعديلات المقترحة، بمثابة قيمة مضافة للمسار المهني للمستخدمين، من خلال إصلاح وضبط أطره بشكل دقيق، وكذا التأسيس لمنظومة مرتبات تتطابق وتتجانس والمردودية، بما يتوافق والمستجدات الحاصلة في عالم الشغل.

م.م

الإنسدادات تعطل المجالس الشعبية

قانون البلدية والولاية في مرحلته الأخيرة

أوضح ابراهيم مراد وزير الداخلية والجماعات المحلية أن مراجعة قانوني البلدية والولاية يمر اليوم بمرحلته الأخيرة وسيكون جاهزا قريبا

وقال وزير الداخلية في ردّه على طلب نواب البرلمان بخصوص إيجاد حلول سريعة لقضية الانسدادات التي تعاني منها بعض المجالس البلدية، أن "النص الجديد الذي بادر به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يندرج ضمن إصلاحاته المؤسساتية الكبرى، وسيدعم الدور المحوري للوالي والمجالس المنتخبة الولائية والبلدية".

وخلال عرض قدمه وزير الداخلية، حول وضعية الجماعات المحلية ورقمنة المرفق العام على مستوى لجنة الشؤون القانونية والحريات بالغرفة السفلى للبرلمان، أكد من خلالها أن "مصالح وزارته قامت بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى من أجل إتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنهاء عملية نقل الصلاحيات الكاملة إلى الولايات الجديدة، وذلك باستكمال النصوص التنظيمية، وتنصيب المجالس الشعبية الولائية، وكذا تقسيم الأصول والخصوم، وبرامج التجهيز والاستثمار بين الولايات الأم والولايات الجديدة".وأوضح المسؤول الأول على قطاع الداخلية، أن "الوزارة حرصت على اختيار الكفاءات لدخول هذه الولايات حيز الخدمة الفعلي، من أجل تجسيد وبلوغ الأهداف المرجوة وبعث التنمية المحلية فيها"، مشيرا إلى أن "السنة المالية الحالية عرفت رصد غلاف مالي قدر بـ 110 مليار دينار ضمن مخططات البلدية للتنمية"، كما أوضح بأن "أهم النتائج التي تم تجسيدها على أرض الواقع هي تنمية مناطق الظل الذي تعهد رئيس الجمهورية برفع الغبن عن مواطنيها، وهو التعهد الذي التزمت الوزارة" بتحقيقه – يقول مراد– من خلال برنامج استدراكي عاجل عبر جميع ولايات الوطن سمح بانجاز 96 بالمائة من إجمالي المشاريع الممولة والمقدرة بـ 30 ألف مشروع.وفيما يخص تقدم برنامج عصرنة ورقمنة المرفق العام، أكد الوزير بأنه "تمت رقمنة كافة عمليات التسيير، وتعميم الخدمات عن بعد، وكذا التبادل البيني مع القطاعات الأخرى، كما تم دعم وتعميم الشبكة الداخلية وربطها مع القطاعات الأخرى".

بالمقابل، شدد أعضاء اللجنة على ضرورة " رفع التجميد على المشاريع المحلية، مع أهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية، وإعادة تصنيف بعض الأراضي، كما طالبوا بضرورة إنشاء وتقريب مراكز الأمن ووحدات الحماية المدنية من التجمعات السكنية"

ودعا النواب مصالح وزارة الداخلية لتأمين المعلومات الخاصة بالمواطنين وتكوين إطارات عاملة في الرقمنة.

للإشارة ، أكد رئيس لجنة الشؤون القانونية زهير خلادي أن اللقاء الذي جمعهم بوزير الداخلية يهدف إلى اطلاع النواب بوضعية الجماعات المحلية، وكذا مدى تقدم برنامج عصرنة ورقمنة المرفق العام، مؤكدا في نفس الوقت أن الدولة تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع، لاسيما فيما يتعلق بتحسين أداء الإدارة العمومية وتلبية حاجيات المواطن.

ق.و

يشرف عليها مختصين في ريادة العمال والذكاء الاصطناعي

الشروع في تكوين الطلبة الحاملين لمشاريع مؤسسات ناشئة

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنه سيتم الشروع في عملية تكوين الطلبة الحاملين لمشاريع مؤسسات ناشئة، بداية من 18 فيفري الجاري.وسيشرف دكاترة مختصين في ريادة العمال والذكاء الاصطناعي على عملية التكوين على مستوى كل مؤسسة جامعية سجلت طلبتها لإنشاء مؤسسات ناشئة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.ووضعت الوزارة رزنامة بداية من 18 فيفري إلى غاية 5 مارس لعملية التكوين التي يجب أن تكون وفق مقاييس عالمية حسب ما أوصى به وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري شخصيا.وكان الوزير قد شدد في العديد من المرات على ضرورة التركيز على المؤسسات الناشئة في الجامعات، حيث بعد تطور هذه الفكرة يتم إنشاء المخطط التجاري الذي يقدم إلى وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة التي تمنحهم وسام مشروع مبتكر .وبعد حصولهم على الوسام يمكنهم كراء فضاء ينتجون فيه أفكارهم، وبفضله يتم منحهم سجل تجاري، ينشطون به لمدة سنة داخل الجامعة إلى غاية تحسين ظروفهم والخروج من الجامعة إلى مكان آخر يوسعون فيه فكرتهم ويعملون على توظيف يد العاملة بعد نجاح مشروعهم المعرفي الإقتصادي.

ق.إ

خلال 2021 والأشهر11 الأولى من السنة الماضية

21 مليون دولار صادرات الجزائر من مواد التعبئة والتغليف سنويا

كشف وزير التجارة وترقية الصادرات كمال رزيق أول أمس بالجزائر ان صادرات الجزائر من مواد التعبئة والتغليف بلغت 42 مليون دولار خلال 2021 والأشهر11 الأولى من السنة الماضية، أي بمعدل 21 مليون دولار سنويا. ولدى اشرافه على افتتاح الطبعة الأولى لمعرض التعبئة و التغليف والتوضيب للمواد والمنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير المنظم بقصرالمعارض "صافاكس" الصنوبر البحري بمشاركة حوالي 50 شركة ناشطة في هذا المجال أوضح الوزير أن قيمة صادرات مواد التغليف و التعبئة البلاستيكية ارتفعت بنسبة 36 بالمائة (حوالي 9 مليون دولار) فيما ارتفعت صادرات مواد التغليف والتعبئة من الورق والكارتون إلى 4.5 مليون دولار كما تم، حسبه، تصدير مواد التغليف المصنوعة من الخشب الفليني الزجاجي ،المعادن ،القارورات، الصناديق ومختلف الأوعية والأغلفة. وتم تصدير هذه المنتجات، يتابع الوزير، نحو 57 دولة في مقدمتها تونس بنسبة 53 بالمائة ليبيا (5 بالمائة) وتركيا (5 بالمائة)، وهو ما سمح برفع العائدات المالية لأكثر من 150 شركة ناشطة في هذه الشعبة. وبالمناسبة, أكد السيد رزيق أن هذه التظاهرة الاقتصادية, المنظمة من قبل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "أجكس", تعتبر "فرصة للتعريف بالمواد والتقنيات المستخدمة في مجال التعبئة التغليف والتوضيب وأيضا تعزيزهذه الصناعة وتشجيع الاستثمار والرفع من القيمة المضافة وجودة المنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير". ويكتسي التعليب "أهمية بالغة" في تسويق المنتوجات محليا ودوليا حسب الوزير, مشيرا أنه يكسبها "أفضلية تنافسية في الأسواق الخارجية حيث قواعد تعبئة وتغليف المنتجات الغذائية أكثر صرامة لأنها تمس صحة المستهلك وبيئته". من جهته كشف المكلف بتسيير وكالة "أجكس" الهواري عبد اللطيف أنه سيتم في إطار المعرض, المنظم من 12 الى 15 فيفري, تنظيم "لقاءات بين المصدرين في هذه الشعبة وممثلي الهيئات العمومية للاستماع لانشغالاتهم واقتراحاتهم لمعالجتها بالطرق المناسبة", مشيرا أنه تم أيضا توجيه دعوة لممثلي السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر للتعرف على المنتوجات الجزائرية في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أن افتتاح المعرض جرى بحضور كل من المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارعمركاشي الأمين العام لاتحاد التجار والحرفيين الجزائريين حزاب بن شهرة وممثلي عدد من القطاعات الوزارية الهيئات العمومية الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل.

ق. و

من خلال تنقل نواب أطباء إلى سوريا وتركيا

البرلمان يدرس إمكانية مساعدة متضرّري الزلزال

ترأس ابراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني ،اجتماعا تنسيقيا ضم رؤساء المجموعات البرلمانية.وحسب بيان المجلس، تناول جدول أعمال هذا الاجتماع سبل إيجاد صيغة عملية لمساهمة النواب وعمال وموظفي المجلس الشعبي الوطني مع متضرري الزلزال الذي ضرب جمهوريتي سورية وتركيا وذلك بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائر، كما تتضمن هذه المساهمة تقديم مساعدات عينية ودراسة إمكانية تنقل نواب أطباء حاليين وسابقين إلى البلدين لتقديم يد المساعدة للمصابين، يضيف البيان.يشار إلى أن هذه العملية تبقى مفتوحة لتبني أي مبادرة إضافية يمكن أن تعزز روح التضامن مع الشعبين الشقيقين.وكان رئيس المجلس الشعبي الوطني ، قد عقد اجتماعا تشاوريا مع رؤساء المجموعات البرلمانية، خصص لدراسة سبل تقديم مزيد من الدعم لمنكوبي وضحايا الزلزال الذي ضرب جمهوريتي سوريا وتركيا.كما تم خلال ذلك الاجتماع عرض اقتراحات لأشكال من المساعدة تتمثل في تخصيص قسط من ميزانية المجلس الشعبي الوطني لتقديمها كهبة مالية للمتضررين، إلى جانب فتح حساب بنكي لجمع تبرعات الجمعيات والمواطنين الراغبين في المساهمة في هذه المبادرة، وكذا تسيير قافلة طبية تضم في عدادها النواب الممارسين لمهنة الطب القادرين على تقديم المساعدة في هذا الخصوص.ومن أبرز ما تم اقتراحه عقد اجتماع افتراضي لمكتب اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ترأسه الجزائر وتخصيص جدول أعماله لحث بقية برلمانات دول العالم الإسلامي كي تهب لتقديم مساعدات تضامنية لهاتين الدولتين.وتم الاتفاق في الأخير على عقد لقاء تشاري ثان يوم الأحد المقبل لضبط نوعية الدعم وكيفية توجيهه لمستحقيه.

ق.و

مصادره من الكيان الصهيوني والمغرب

APS تؤكد تعرض موقعها الالكتروني لهجمات سيبرانية حادة

أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية، في بيان لها اعن تعرض موقعها الالكتروني بنسخه متعددة اللغات منذ ساعات لسلسلة من الهجمات السيبرانية الحادة، والتي تستهدف اختراقه مما دفع إلى حجبه مؤقتا.وأوضح بيان وكالة الأنباء الجزائرية، بأن "هذه السلسلة من الهجمات الحادة اتضح أن مصادرها الجغرافية من الكيان الصهيوني المحتل والمغرب وبعض المناطق من أوروبا".كما سمحت لتدابير والأنظمة التقنية للوكالة –يضيف بيان وأج–، بصد هذه السلسلة الهجمات الحادة التي مازالت متواصلة والحيلولة دون تمكن الإختراق السيبراني من بلوغ قاعدة البيانات.

م.م

الذكرى الـ 63 للتفجيرات النووية الفرنسية:

جريمة حرب كبرى لا تسقط بالتقادم

مرت أمس الذكرى الـ 63 لأولى التفجيرات النووية الفرنسية بالجزائر، وهي جريمة حرب كبرى لا تسقط بالتقادم اقترفتها السلطات الاستعمارية بالجنوب الكبير، وتعتبر "إبادة جماعية" بمفهوم القانون الدولي، وهذا في سياق المساعي الرامية إلى إخراج هذا الملف من دائرة النسيان.

بتاريخ 13 فيفري 1960، قامت فرنسا بتفجير أول قنبلة ذرية، في إطار العملية التي تحمل اسم "جربواز بلو" (اليربوع الأزرق)، في سماء صحراء رقان، مما تسبّب في كارثة طبيعية وبشرية، وبحسب الخبراء، يعادل هذا التفجير الذي تتراوح قوته بين 60 و70 ألف طن من المتفجرات خمسة أضعاف قنبلة هيروشيما باليابان.

ويؤكد المؤرخون أنّ فرنسا الاستعمارية قامت خلال الفترة الممتدة بـ 57 تجربة نووية شملت 4 تفجيرات جوية في منطقة رقان و13 تفجيرًا تحت الأرض في عين إيكر، بالإضافة إلى 35 تجربة إضافية في الحمودية و5 تجارب على البلوتونيوم في منطقة عين إيكر الواقعة على بعد 30 كيلومترًا من الجبل، حيث أجريت التجارب تحت الأرض.

استمرار الإنكار

تسعى دوائر الحنين للماضي الاستعماري، والتي تحاول مقاومة مبدأ إقامة علاقة طبيعية وندية مع الجزائر، إلى اختلاق حوادث هامشية في مسار المعالجة المسؤولة للملفات المتعلقة بالذاكرة، حيث أنه وبعد مرور أزيد من نصف قرن من وقوع هذه الجريمة الاستعمارية في حق سكان عدة مناطق بالجنوب الجزائري وما تبعها من إنكار، فإنّ القضية طُرحت خلال الدورة التاسعة من المشاورات السياسة الجزائرية الفرنسية التي جرت أشغالها في نهاية الشهر المنصرم بالجزائر العاصمة.

والتزم الجانب الفرنسي حينها بـ "تسريع مسار إعادة الأرشيف ومعالجة مسألة مواقع التجارب النووية التي ينبغي إعادة تأهيلها، وبالتالي الإسهام في التعامل مع المستقبل في جو من الهدوء والاحترام المتبادل".

وتمّت خلال المشاورات مناقشة هذه المسألة من بين عدة محاور أخرى تضمنها "إعلان الجزائر" الذي وقع عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مع نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في نهاية الزيارة الرسمية لرئيس الدولة الفرنسية إلى الجزائر شهر أوت 2022.

ونصّ الإعلان على إنشاء لجنة مشتركة من المؤرخين الجزائريين والفرنسيين تكون مسؤولة عن العمل على جميع أرشيفاتهم التي تشمل الفترة الاستعمارية وحرب التحرير بهدف معالجة جميع القضايا بما فيها تلك المتعلقة بالتجارب النووية، كما اتفق الطرفان على تشجيع "قراءة موضوعية وصادقة لجزء من تاريخهما المشترك".

ويحرص الجانب الجزائري على "معالجة مسؤولة" لكل قضايا الذاكرة، مثلما أكد عليه رئيس الجمهورية في عدة مناسبات، حيث اعتبر أنّ الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري "لن يطالها النسيان ولن تسقط بالتقادم"، وأنه "لا مناص من المعالجة المسؤولة والمنصفة والنزيهة لملف الذاكرة والتاريخ في أجواء المصارحة والثقة".

وفي تصريح سابق للصحافة، قال رئيس الجمهورية إنّ الجزائريين "ينتظرون اعترافًا كاملاً بكل الجرائم التي اقترفتها فرنسا الاستعمارية".

وبخصوص التفجيرات النووية، أكد رئيس الجمهورية ضرورة قيام فرنسا "بتنظيف المواقع النووية ومعالجة ضحايا التجارب النووية"، مضيفًا أنّ "العالم احتشد من أجل كارثة تشيرنوبيل، في حين أن التجارب النووية في الجزائر تثير ردود أفعال قليلة بالرغم من أنها حدثت علنا وبالقرب من التجمعات السكنية".

وفي إطار تسريع الدولة للإجراءات الهادفة إلى تدارك المخاطر التي تمثلها مخلفات هذه التفجيرات، تم إنشاء الوكالة الوطنية لإعادة تأهيل المواقع القديمة للتجارب والتفجيرات النووية الفرنسية في الجنوب الجزائري سنة 2021، حيث أنه رغم مرور ستة عقود عن أولى التجارب النووية إلا أن النشاط الإشعاعي البيئي في المناطق التي شهدت هذه الجريمة يبقى مرتفعا بسبب استمرار مخلفات الإشعاعات.

وفي تلك الفترة، ادعت قوات الاحتلال الفرنسي أنّ ما أسمته "التجارب" تجرى في مناطق غير آهلة وصحراوية وهي رقان (أدرار) وعين ايكر (تمنراست) في الوقت الذي كانت هذه المناطق تؤوي قرابة 20 ألف مدنيًا.

إبادة جماعية تترتب عنها المسؤولية الدولية

يعاني سكان مناطق عدّة في الجنوب الجزائري، من مخلفات التفجيرات، حيث يتم تسجيل عدة حالات سرطان وتشوهات عند حديثي الولادة وإعاقة وعقم واضطرابات نفسية مزمنة سنويًا، إلى جانب الأضرار الكبيرة التي تهدد السلامة البيئية والإقليمية.

ولم يتم إلى غاية اليوم تسليم السلطات الجزائرية خرائط ومخططات تبيّن أماكن دفن العتاد المستعمل أثناء هذه التفجيرات والتجارب، بالرغم من النداءات والمبادرات الكثيرة التي قامت بها عدة جمعيات للمطالبة بالتكفل بالضحايا وتطهير مواقع النفايات الإشعاعية واسترجاع الأرشيف الصحي والتقني.

وطالبت الجمعيات بوقف العمل بما يسمى "قانون موران" الفرنسي الصادر في 5 جانفي 2010، والذي تقول إنّه أقصى الضحايا الجزائريين من كل شكل من أشكال التعويض.

ويرى خبراء في القانون أنّ نتائج التفجيرات النووية بالجنوب الجزائري، تعدّ إبادة جماعية بمفهوم القانون الدولي الإنساني وانتهاكًا للاتفاقيات الدولية والمواثيق الخاصة بالحقوق الإنسانية والفردية، تترتب عنها المسؤولية الدولية على الدولة الفرنسية المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي للضحايا.

ويؤكد المختصون أنّ معاهدة حظر الأسلحة النووية التي وقعت عليها الجزائر، أقرّت التزامات جد مفيدة من أجل تطهير مواقع التفجيرات النووية الفرنسية بالجزائر، حيث تنص المادة السادسة من هذه المعاهدة على أن "الدول الأطراف، لاسيما تلك التي نفذت تجارب نووية، تلتزم بتوفير ما يكفي من المساعدة لضحايا استخدام الأسلحة النووية وتجاربها وإصلاح بيئة المناطق المتضررة من استخدام الأسلحة النووية وتجاربها"، وتؤكد المادة السابعة أنّ "الدول الأطراف تلتزم بالتعاون وتوفير المساعدة الدولية لدعم تنفيذ المعاهدة".

يُذكر أنّ المنظمة غير الحكومية لإلغاء الأسلحة النووية (ايكان) دعت سنة 2021 الحكومة الفرنسية إلى الالتزام بتسهيل كيفيات تعويض الجزائريين ضحايا التفجيرات النووية وتسليم الجزائر القائمة الكاملة للأماكن التي ردمت فيها النفايات النووية.

وأكدت هذه المنظمة الحاصلة على جائزة نوبل للسلام سنة 2017 وتضمّ حوالي 570 منظمة غير حكومية عبر 105 بلدان، أنّ "الماضي النووي لفرنسا لا يجب أن يبقى مدفونًا تحت الرمال".

رُعب النفايات النووية السامة

تُثار الكثير من التوجسات في منطقة رقان الجنوبية إزاء النفايات النووية السامة التي تختزنها الصحراء هناك منذ نصف قرن، بسبب تجارب نفذتها فرنسا وأضرّت بتوازنات الإنسان والبيئة والحيوان، ويؤكد خبراء أنّ الاشعاعات النووية التي لا تزال تحصد ضحاياها، خلّفت جيلاً مشوهًا وستستمر تهديداتها إلى ما يزيد عن 24 ألف سنة قادمة.

والزائر اليوم لمنطقتي "رقان" والبلديات التابعة لها، يقف على خطورة الإشعاعات الناجمة عن النفايات النووية التي خلفتها سبعة عشر تجربة أجراها الفرنسيون هناك ما بين 13 فيفري 1960 و16 نوفمبر 1966، وتسببت بمقتل 42 ألف جزائري وإصابة آلاف الآخرين بإشعاعات، وأضرار كبيرة مست البيئة والسكان.

ويشير "عمار منصوري" الباحث في الهندسة النووية، إلى أنّ الجيش الفرنسي في تفجيراته التي حملت مسميات "اليرابيع الزرقاء والحمراء والبيضاء والسوداء"، استخدم آلاف الجزائريين وعناصر من اللفيف الأجنبي كفئران تجارب، إضافة إلى حيوانات وحشرات وطيورا وبذور نباتات مختلفة، وتم ربط الضحايا لساعات مبكرة قبل كل عملية تفجير، وأتت تلك التجارب على الأخضر واليابس، وكانت بذلك أشد وطأة على سكان الجهة الجنوبية مخلّفة آلاف الوفيات والإصابات، بينما تعيش آلاف العائلات في مناخ ملوث بالإشعاعات.

ولفت منصوري إلى أنّ قوة القصف النووي بلغت آنذاك 30 كيلوطنا، ورغم انقضاء عشرات السنين على تلك التجارب النووية، إلاّ أنّ قطر المنطقة المحيطة، لا يزال مُشعّا بصفة حادة ما دفع السلطات لحظر الدخول إليها، كما أنّ المساحات التي استهدفها الإشعاع كانت شاسعة وأكبر من المتوقع ومتداخلة التأثيرات، في صورة ما أكدته أبحاث بشأن مادة البلوتونيوم الأكثر تسميما وتلويثا، وما يتصل بانتشار أمراض العيون وتراجع الولادات وعقم الأشجار جراء الاشعاعات التي ستبقى تأثيراتها لوقت طويل ويمكنها أن تنتقل إلى أجيال قادمة.

بدوره، يسجل "كريستوف جانو" وهو أحد قدماء الجنود الفرنسيين أنّ التجارب كانت كوارث نووية بكل المقاييس، إذ فاقت قوتها التفجيرية أربعة أضعاف ما خلفته قنبلتي هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية، بدليل أن مجموع قوة ثماني تجارب وصل 234 كيلوطنا من المتفجرات، خلال فترة هبوب الرياح الرملية بالصحراء، وهو ما تؤكده بيانات تاريخية محفوظة.

وأقرّ جانو أنّ الفرنسيين لم يكتفوا بإجراء تجارب نووية على عينات من مختلف الحيوانات والأشجار، بل أجروا أيضا هذه التجارب على 150 سجينًا بينهم حوامل وأطفال وشيوخ، واستعملت أجهزة خاصة للتمكن من تحديد مفعول التفجيرات وإشعاعاتها على الكائنات الحية والنباتات والمياه، بالرغم من المعارضة الدولية لهذا النوع من التجارب بالنظر إلى خطورتها وما ينجرّ عن سرعة انتشار السحاب النووي عبر العالم وهو ما حدث فعلاً، حيث امتد الى العديد من الدول كليبيا واسبانيا والبرتغال.

من جهتهما، يؤكد كل من "ناصر غميمة" و"حسام نويوة" وهما من أبناء منطقة رقان، إنّ الجرائم النووية حوّلت مناطق اشتهرت بهدوئها الكبير وجمالها الخلاّب، ووفرة غطائها النباتي وثروتها الحيوانية ودوراتها الايكولوجية المتعاقبة، إلى مصدر لخطر متواصل وركام للخردوات والرمال المتحجرة ومستنقع تنبعث منه الإشعاعات النووية، ما دفع إلى تسييج المنطقة ومنع دخولها لأنّ الخطر لا يزال قائما سواء على صحة الأشخاص والحيوانات والبيئة عموما.

واستنادًا إلى بحث ميداني، فإنّ منفذي التجارب لم يبالوا بجملة من العوامل الواجب أخذها بعين الحسبان كخصوصيات المناخ ومتغيراته من قوة الرياح وغيرها، مثلما لم يتم مراعاة فترة هبوب الرياح الرملية، وهي محاذير أدت بحسب الخبيرين "برينو باريلو" و"غاستون موريزو"، إلى انعكاسات مدمرة تشهد عليها قمة "تاوريرت" وضواحيها.

وبجانب اعتراف الوزير الفرنسي للدفاع "هيرفي موران" أنّ التجارب المثيرة "أدت إلى انعكاسات إشعاعية"، يبرز مختصون في الاشعاع النووي عدم اقتصار الآثار المأساوية لتلك التجارب على البيئة والإنسان عند ما عايشته منطقتا رقان وتمنراست على مدار الخمسين سنة المنقضية، بل ستتواصل تهديداتها إلى حدود 24 ألف وأربعمائة سنة قادمة، وسط الافتقاد إلى دراسات وبائية من شأنها تحديد درجة العدوى.

النزيف مستمرّ

شدّد الباحثان " محمد الشريف موسى" و"مسعود تواتي"، على أنّ الإشعاعات النووية لا تزال تنبعث من مناطق التجارب بسبب سموم دفنها المحتلون القدامى في جوف الصحراء، ما يهدد بإمكانية اتساع الفاتورة البشرية، سيما مع الأضرار المترتبة عن هذه التجارب بمناطق متعددة جنوب الجزائر واستمرارها في الظهور، في وقت تؤكد "آسيا موساي" أنّ خطر الإشعاعات يهدد بتشويه خلقي لا يستثني البالغين أو الصغار وحتى الأجنة مع مرور الوقت وذلك مهما كانت نسبة تعرضهم للسموم النووية.

وأوضح "عمار منصوري" أنّ الإشعاعات النووية التي تسربت في الجو جراء هذه التجارب تشكل خطرا على الثروتين النباتية والحيوانية، خصوصا مع عدم ردم النفايات النووية الناجمة عن هذه التجارب بطرق تقنية محكمة ودقيقة، خلافا لمزاعم السلطات الفرنسية التي كانت أشارت إلى أنّ هذه النفايات "أزيلت نهائيًا".

ويستدلّ منصوري بدراسات أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول "خطورة التجارب النووية الفرنسية بالجزائر"، وأكدت فيها تضرّر المناطق التي أجريت فيها هذه التجارب، وتسرّب الإشعاعات في الجو بمنطقة رقان المشتهرة باحتوائها على أكبر تجمع مائي هناك، وأشار منصوري إلى خطورة التجارب النووية الباطنية من خلال معاينات أجراها على مستوى مناطق كانت عرضة لتلك التجارب، حيث اكتشف ثلاثة أقفاص احتوت على بقايا حيوانات كانت عرضة للتجارب، وهو ما يظهر زيف نفي الجهات الفرنسية التي كذبت في وقت سابق صحة إجرائها تجارب نووية على الحيوانات.

وتستظهر الحقوقية "فاطمة الزهراء بن براهم" نسخة من تقرير عسكري فرنسي سري، كشف بوضوح عن إجراء التجارب المذكورة على مساحة تعدت الستمائة كيلومتر طولا وبعمق 80 كيلومترًا، وشملت مجموعات بشرية كانت مكونة من خمسمائة شخص على الأقل في كل عشرة كيلومترات غالبيتهم من السكان المقيمين والبدو الرحل، وهو معطى يدحض ادعاءات فرنسية رسمية سعت للإيهام بكون المناطق التي أجريت فيها التجارب تنعدم فيها الحياة.

وتتقاطع بيانات جمعية "13 فيفري" لضحايا التجارب النووية، مع إفادات "ميشال فيرجي" رئيس جمعية ضحايا التجارب النووية والحقوقي "أبراهام بيار"، في إماطة الغطاء عن تداعيات القنبلة النووية المسماة "بيريل" التي فُجرّت تحت الأرض في الفاتح ماي 1962، وفشلت تاركة ورائها سحابة كبيرة من الإشعاعات التي لوثت البيئة و أثرت على السكان، لا سيما مع امتناع الجانب الفرنسي عن تطهير مناطق التجارب على غرار "تاوريرت"، "تافدست"، و"عين إيكر".

جيوب مائية في مهبّ الريح وتشوهات بالجملة

ركّز "حاج عبد الرحمان لكصاسي" رئيس جمعية ضحايا التجارب النووية، على التشوهات الخلقية المستفحلة لدى المواليد الجدد، كصغر حجم جماجمهم أو ما يصطلح عليه طبيا بـ"ميكرو سيفالي" أو تضخمها "ماكرو سيفالي"، فضلا عن زوال مظاهر فصل الربيع في المناطق التي خضعت للتجارب، وتراجع عمر الإبل إلى أقل من 20 سنة.

بهذا الصدد، ذكر لكصاسي في شهادته قبل سنوات، أنّ المحرقة البيئية ابتلعت عائلات نباتية بأسرها، وأصيب الأشجار بالعقم كالفستق البري والزيتون الصحراوي، كما تسبّبت سموم الإشعاعات في تلويث عموم الجيوب المائية، ما كانت له تبعات جسيمة على شريان الحياة في جهات تتسم بمناخها الجاف.

ويذكر شهود لا زالوا أحياء، أنّه منذ ذاك التفجير "لم يروا خيرا"، حيث تفاقمت الوفيات دون أعراض مرضية معروفة، بجانب كثرة الحساسية الجلدية عند السكان المحليين، بجانب فقدان البصر والسمع والأمراض التنفسية، وظهرت أعراض غريبة على المرضى، منها ظاهرة صعوبة تخثّر الدم عند الجرحى، والحساسية المفرطة عند الأطفال بعد إجراء بعض التلقيحات.

جرائم ضدّ البيئة

يطالب خبراء الدولة الفرنسية بتسليم الأرشيف الخاص بهذه الجرائم النووية ضدّ البيئة والإنسانية، ويلّح هؤلاء على أهمية المطلب لتحديد مكان دفن النفايات السامة والمواد المشعة، حتى يتسنى تحجيم مضاعفات محتملة خلال القرون المقبلة.

وفيما يصرّ "حاج عبد الرحمان لكصاسي" على تطهير المناطق التي ردمت بها النفايات السامة، مع إعادة تأهيل المنطقة من جميع الجوانب، أورد الراحل د/ عبد الكاظم العبودي المختص في البيو تكنولوجيا النووية، أنّ ما ارتكبته فرنسا ليس مجرد تجارب بل "مجازر ضدّ الإنسانية"، بحكم الخسائر البيئية والمشاكل الصحية التي تفرض تحقيقًا دوليًا لكشف ملابسات ما حصل، خصوصا مع تبعاتها المعايشة وغير المتوقفة.

وأكّد العبودي الأستاذ السابق للفيزياء النووية بجامعة وهران، والذي اشتغل على الملف لسنوات طويلة، أنّ خطورة الإشعاعات النووية لمسها بقوة لدى دراسته المطوّلة التي جاب فيها منطقتي رقان وتمنراست خلال خمسة عشر سنة كاملة، أين وقف على آثار ما فعلته التجارب بالسكان والشريط النباتي والحيواني وامتدت إلى كتل صخرية ذابت بالكامل على مستوى الجبل الشاهق "عين إيكر".

العالم
للإدارة
يومية إخبارية وطنية متخصصة
كل يوم صباح
في الأكشاك

بوصوله إلى 102 برميل يوميا

توقعات بارتفاع الطلب العالمي على البترول

توقّع هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) ، أن يتجاوز الطلب العالمي على الذهب الأسود مستويات ما قبل جائحة كورونا هذا العام بوصوله إلى 102 برميل يوميا.

وقال الغيص في كلمة ألقاها لدى افتتاح معرض مصر الدولي للبترول، أن "توقعات المنظمة الأخيرة أظهرت أن الطلب على الطاقة آخذ في التزايد"، مرجّحا أن "يصل لمستويات ما قبل جائحة كورونا".

وأكد ذات المسؤول، أن "تزايد الطلب على الطاقة سيأتي في ظل معاناة تواجهها صناعة النفط، على خلفية تراجع الاستثمارات بشكل كبير خلال السنوات الماضية".

وسيستمر الطلب العالمي على النفط في النمو، ليصل إلى 110 ملايين برميل يوميا في غضون سنة 2025، حسب ما ذكره الأمين العام لمنظمة "أوبك"، مؤكدا التزام المنظمة بدعم استقرار السوق والاستثمارات.

في ذات ذي صلة ، أبقت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري دون تغيير عند 2.2 مليون برميل يوميا، كما أبقت "أوبك" على توقعاتها لنمو الطلب على النفط في عام 2022 دون تغيير عند 2.5 مليون برميل يوميا.

ووفق بيانات "أوبك" الأخيرة، تتوقع المنظمة أن الطلب الصيني على النفط سوف يتعافى هذا العام نتيجة تخفيف الدولة الآسيوية للقيود المرتبطة بفيروس كورونا.

وأشارت المنظمة أن التوقعات الحالية لا تزال محاطة بالشكوك بسبب التطورات الاقتصادية العالمية، والتوترات الجيوسياسية.

كما أبقت " أوبك" على توقعاتها لنمو إنتاج النفط في 2023 من خارج دول المنظمة دون تغيير عند 1.5 مليون برميل يوميا.

وتتوقع المنظمة أن يتوسع المعروض النفطي من خارج المنظمة بمقدار 1.9 مليون برميل يوميا خلال 2022، دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي.

ومن جهة أخرى، أبقت المنظمة على توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي للعام الجاري دون تغيير عند 2.5 بالمئة، بينما زادت من توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي في العام 2022 إلى 3 بالمئة، مقابل 2.8 بالمئة في التقديرات السابقة.

للتذكير، في سنة 2022 خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2022 بمقدار 100 ألف برميل يوميا، ليصل إلى 2.5 مليون برميل يوميا، وبنفس الكمية خلال عام 2023، ليصل إلى 2.2 مليون برميل يوميا.

وأرجعت المنظمة السبب في التخفيض إلى سياسة "صفر كوفيد" التي تتبعها الصين، بجانب الشكوك الجيوسياسية العالمية، وضعف الأنشطة الاقتصادية.

وذكرت "أوبك" في تقريرها الشهري، والذي صدر أن المعروض النفطي من خارج المنظمة سينمو خلال العام الجاري بمقدار 1.9 مليون برميل يوميا، وبمقدار 1.5 مليون برميل يوميا خلال عام 2023.

كما خفضت المنظمة توقعات الطلب على خامات أوبك في 2022 بمقدار 100 ألف برميل يوميا إلى 28.6 مليون برميل يوميا، كما خفضته بواقع 200 ألف برميل خلال 2023 إلى 29.3 مليون برميل يوميا.

ومن جهة أخرى، أبقت المنظمة في تقريرها الشهري على توقعات نمو الاقتصاد العالمي دون تغيير عند 2.7 بالمئة لعام 2022، وبنسبة 2.5 بالمئة عند 2023.

وأرجعت المنظمة السبب في التخفيض إلى سياسة "صفر كوفيد" التي تتبعها الصين بجانب الشكوك الجيوسياسية العالمية، وضعف الأنشطة الاقتصادية.

ق.إ

تنظيم منتدى اقتصادي ثنائي

توقيع عدّة إتفاقيات وبرامج تعاون بين البلدين بكوبا

خصّصت الدورة الـ23 للجنة المختلطة الجزائرية الكوبية، بالعاصمة هافانا بين 13 و15 فيفري، لدراسة وتوقيع عدّة إتفاقيات وبرامج تعاون بين البلدين، في عدّة قطاعات.

وسيترأس وزير الصحة عبد الحق سايحي، حسب بيان للوزارة الوفد الجزائري المشارك في اللجنة المختلطة الجزائرية الكوبية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي.

وتعقب هذه الدورة الزيارة التي قام بها الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل برمودز إلى الجزائر، بين 16 و19 نوفمبر الماضي، وهي تهدف إلى تقييم العلاقات الثنائية في ضوء "التوصيات التي تمت المصادقة عليها في الدورة السابقة".

وخلال هذه الدورة "سيتمّ التوقيع على عدة إتفاقيات وبرامج تعاون في مجالات الصناعة الصيدلانية، الفلاحة، التعليم العالي، الشباب والرياضة، السياحة والثقافة، وغيرها"، يؤكد البيان.

كما سيتم تنظيم منتدى اقتصادي ثنائي يومي 14 و15 فيفري 2023، بمشاركة ما يزيد عن 60 متعاملا اقتصاديا جزائريا من قطاعات مختلفة.

ق.إ

البنك الوطني الجزائري:

قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات ارتفعت بـ220 بالمائة في 2022

ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات من طرف البنك الوطني الجزائري خلال العام الماضي 2022 ب220 بالمائة على أساس سنوي, لتصل إلى 3ر5 مليار دج، حسبما أفاد به أول أمس بالجزائر العاصمة المدير العام لهذا البنك العمومي، محمد لمين لبو.

جاء ذلك خلال جلسة استماع أمام أعضاء لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني،ترأسها خضر سالمي، رئيس اللجنة، في إطار دراسة مشروع القانون النقدي والمصرفي.

وكشف السيد لبو خلال هذه الجلسة أن رقم اعمال البنك الجزائري في 2022 تجاوز 160 مليار دج أي ما يعادل 1.2 مليار دولار.

وبلغت قيمة الودائع على مستوى البنك الوطني الجزائري الى غاية 31 ديسمبر 2022 ما يربو عن 21 مليار دج، حسب المدير العام الذي أكد أن البنك الوطني الجزائري يحتل الصدارة وطنيا في هذا المجال.

وعن المشاريع الجارية والمستقبلية، أكد السيد لبو، سعي البنك إلى توسيع شبكته المحلية لتغطي كامل التراب الوطني بنسبة 100 بالمائة.

أما على الصعيد الخارجي، فإن البنك يعتزم فتح فروع جديدة في إفريقيا "سيتم دراستها والإعلان عنها قريبا".

ويضاف ذلك إلى البنك الجزائري الذي تم إنشاؤه في موريتانيا بمشاركة ثلاث بنوك وطنية أخرى وهي بنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تحصل في شهر يناير الماضي على سجله التجاري.

كما تم إنشاء البنك الجزائري في السنغال (بالشراكة مع نفس البنوك) تحصل على سجله التجاري في ديسمبر 2022، في حين ينتظر أن تنتهي اللجنة المصرفية في دكار

من دراسة ملف الترخيص "خلال الاسابيع المقبلة" ليتم الشروع مباشرة في الاستغلال، وفقا للمسؤول ذاته.

وحول مشروع القانون النقدي والمصرفي، اعتبر السيد لبو أنه يمثل "بادرة خير" و«انطلاقة جديدة" في عالم الصيرفة على المستوى الوطني

ق.إ

من خلال مشروع "فيات"

مجموعة "ستيلانتيس" تسعى لتوفير 4500 منصب شغل جديد

تسعى مجموعة "ستيلانتيس" لتطوير استثماراتها في الجزائرمع مضاعفة هذه الاستثمارات الصناعية الكبرى، حيث ينتظر أن تساهم في خلق 4500 منصب شغل جديد من خلال مشروع صناعة وإنتاج المركبات والسيارات السياحية والنفعية الخفيفة من علامة "فيات".

يذكر أن والي وهران سعيد سعيود، قد عقد جلسة عمل مع ممثل مجموعة "ستيلانتيس"، رابع أكبر مجموعة لصناعة السيارات في العالم، إضافة إلى حضور كافة المديرين التنفيذيين المعنيين بملف إنجاز سيارات فيات الإيطالية.

وجدد الوالي سعيود أمام الحضور الإيطالي وسلكه التنفيذي، تأكيده بأن "المشروع الحيوي يحظى بأهمية بالغة على المستوى المركزي، وهو ما يستدعي مضاعفة الجهود بأقصى سرعة، لأجل تمكين الشريك الإيطالي، من الانطلاق في مشروعه بتصنيع سيارات العلامة الإيطالية فيات، التابعة لمجمع ستيلانتيس"

وناقش الوالي "تنصيب لجنة ولائية مكلفة بمتابعة ومرافقة مدى إنجاز مشروع إنتاج وتصنيع السيارات بالمنطقة الصناعية ببلدية طافراوي التابعة لدائرة تليلات" وأوضح أن "نسبة تقدم أشغال إنجاز المصنع وربطه بمختلف الشبكات الماء، الغاز، الكهرباء، الألياف البصرية، الصرف الصحي، توشك على النهاية وهناك ورشات اكتملت أشغالها، في انتظار إيصال المياه إلى المصنع ومنطقة طفراوي بأكملها"

ولفت سعيود إلى أن "هناك تعليمات صارمة لإتمام كافة الأشغال التي تسبق دخول مجموعة ستيلانتيس في عملها قبل الأسبوع الثاني من شهر مارس المقبل"، مبينا أن "هناك إجراءات ميدانية في هذا الصدد لإتمام الأشغال في وقتها المحدد، في ظل التزامات الشريك الإيطالي ببدء تصنيع السيارات وكذا تسويق سيارات فيات في أواخر شهر مارس كأقصى تقدير"

ومعلوم أن والي وهران كان عقد الخميس الماضي، اجتماعا تنسيقيا مع مديرين تنفيذيين في مقر الولاية، وكشف عن مشروع لإضافة أوعية عقارية جديدة لفائدة مجموعة "ستيلانتيس" الإيطالية، التي تنجز سيارات فيات.

كما تم وضع عرض لتهيئة المنطقة الصناعية طفراوي، لتجهيز مساحة قدرها 576 هكتار، لتكون في مستوى شركاء الجزائر الاقتصاديين، على غرار مجموعة "ستيلانتيس" وشركات أجنبية أخرى تحمل علامات أخرى، يرتقب إطلاق مشاريع أخرى لصناعة السيارات في الأمد القريب.

وجرى وضع مقترح جديد على مستوى مديرية البناء والتعمير في وهران، لتعزيز الوعاء العقاري الذي استفادت منه الشركة الإيطالية المقدر بـ132 هكتار، بمساحة إضافية، بحيث تم الشروع في عروض جادة لتهيئة المنطقة الصناعية طفراوي وتوفير تكلفة أشغال تطوير وتجهيز هذا الفضاء العقاري الشاسع وكذا آجال جاهزيته، لتوفير شروط نجاح جديدة للشريك الإيطالي، في تجهيز سياراته في الآجال المحددة.

وكان سعيود، أعطى تعليمات إلى كافة المسؤولين المعنيين لتهيئة المنطقة الصناعية طفراوي والحرص اللازم على إتمام الأشغال بالمعايير المطلوبة لوضعها تحت تصرف الشركاء الاستراتيجيين للجزائر، خاصة الشركة الساهرة على مشروع "فيات"، الذي توليه السلطات العليا للبلاد أهمية بالغة، لتمكين المواطن الجزائري والمؤسسات الاقتصادية باقتناء سيارات بالمعايير العالمية، إضافة إلى الأهداف المرجوة من هذا المشروع في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

و..إنطلاق تكوين 240 شاب

في ذات السياق، بدأ حوالي 240 شاب متخرج من المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالسانيا بوهران، في متابعة تكوين تطبيقي متخصص تحسبا لمشروع مصنع إنتاج السيارات من علامة "فيات"

سيشرع الطلبة في التكوين التطبيقي، بدءا من الدورة التكوينية الجديدة لفيفري، حيث تأتي هذه الدورة التكوينة تحت إشراف مجمع "ستيلانتيس" لصناعة السيارات، تحسبا لمشروع مصنع إنتاج السيارات من علامة "فيات" الذي سيجسد بالمنطقة الصناعية بطفراوي.

ويأتي التكوين في إطار تطبيق على المستوى المحلي للإتفاقية الإطار بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والمجمع الإيطالي "ستيلانتيس" لتحديد برامج تكوين في مهن تتعلق بمجال صناعة السيارات و تكوين يد عاملة مؤهلة.

وقد تم التنسيق على المستوى المحلي بين المجمع ومديرية التكوين والتعليم المهنيين ممثلة في المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالسانيا، من أجل إنطلاق مع دورة فبراير الجاري لعملية تكوين 240 متربص متخرج من قطاع التكوين المهني يشمل كافة مستويات التكوين والتأهيل.

هذا وسيتم تكوين 40 مسؤول ورشة "مونتور" و200 عامل من المتربصين المتخرجين من مختلف تخصصات صناعة السيارات بالمعهد، حيث سيمتد هذا التكوين التطبيقي على دفعات إلى غاية نهاية السنة التكوينية الحالية.

وتأتي أهمية هذا التكوين التطبيقي، من منطلق أن كافة المتكونين سيدمجون في مناصب عمل دائمة. وذلك على مستوى مصنع السيارات من علامة "فيات" بالمنطقة الصناعية لطافراوي بوهران.

ق.إ

امل الحقوق للزوجة والأبناء

...القنبلة الموقوتة

ضايا إثبات الزواج العرفي تعج بها رفوف المحاكم، وهو ما يؤكد حقيقة أن نسبة الزواج العرفي في الجزائر مرشحة للارتفاع في الآونة الأخيرة، وأن معاينة الظاهرة من عكاساتها على الحياة الأسرية أمر لا بد له.

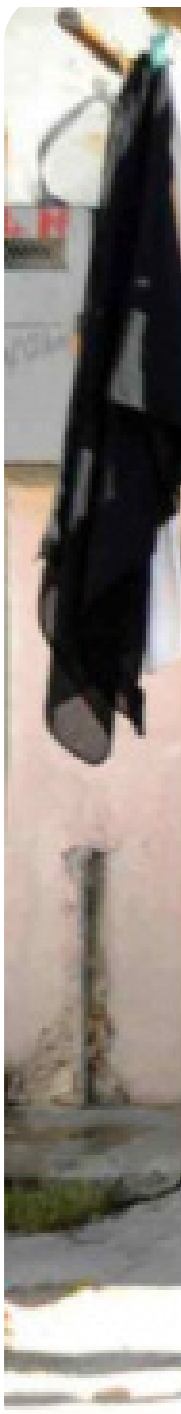

على شهادة اعتراف بالزواج.

والسبب الآخر مرتبط بالمرأة المطلقة التي تجد نفسها مجبرة على القبول بالزواج العرفي لكون القانون يحرمها من حقها في حضانة الأطفال في حال زواجها ثانية، ومن خلال قبولها بالزواج عرفيا لا يمكن للزوج الأول أن يثبت زواجها ويحرمها من حضانة أطفالها.

إجراءات بسيطة

في المقابل أقر رئيس الهيئة الاستشارية لترقية وتطوير حقوق الإنسان (هيئة تابعة للرئاسة) فاروق قسنطيني في تصريح سابق بوجود ظاهرة الزواج العرفي في الجزائر، لكنه تساءل عن المصادر التي اعتمدتها "الرابطة" في تحديد الرقم، وبرأيه فإن الزواج العرفي زواج كامل لا عيب فيه، ولا يطرح إشكالا قانونيا أو حقوقيا، وكشف أن توثيق هذا الزواج يتطلب إجراء بسيطا عن طريق تقديم طلب من الزوج أو الزوجة مع إحضار شاهدين، ويقدم الطلب إلى قاضي شؤون الأسرة الذي يحرر عقدا رسميا بواسطة حكم قضائي.

ورغم ذلك ينصح قسنطيني في حديثه لموقع إلكتروني بتجنب هذا الزواج، لكنه في الوقت نفسه يشدد على أنه "لا يمكن لأي أحد منع الأشخاص من الزواج بهذه الطريقة".

كورونا يفضح الظاهرة

وتفجّرت العلاقات العائلية وبلغت حدّ طلب الطلاق أو الخلع بشكل رهيب جراء توسّع ظاهرة الزواج السري، وفي حين كان الوضع مستتباً ظاهرياً بسبب إجراءات الحجر، غير أن عودة الحياة بشكل تدريجي وفتح المحاكم أبوابها، كشف عن حجم الخطر الذي يهدد تماسك الأسرة الجزائرية بتسجيل عدد كبير من قضايا طلب الطلاق والخلع.

يعتبر المحامي جمال بوفريدة في تصريح سابق لموقع إلكتروني أن الزواج السري انتعش بعد قانون 2005 الذي يمنع على الرجل تسجيل عقد زواجه بأخرى من دون موافقة الأولى، مبرزا أن الظاهرة باتت إشكالية تطرح بقوة في المحاكم بشكل يهدد المجتمع بسبب انعكاسات الطلاق والخلع على الأبناء.

ويشير إلى أن الحجر المنزلي فضح عدداً كبيراً من الأزواج وفجّر عائلات كانت إلى وقت قريب مستقرة، فالزيجات السرية ضغطت على الأزواج بالحضور والاهتمام، بينما الزوجة الشرعية والقانونية ترفض مغادرته المنزل أمام كل التبريرات "غير المقبولة" التي يقدّمها، لتندلع بذلك مشاجرات كلامية تتحوّل تحت الضغط إلى عنف قد ينتهي في المحاكم، ويتابع بوفريدة أن مشكلات الزواج العرفي كثيرة و«عالجت قضايا عدّة تخصّ ضحايا هذا الزواج"، موضحاً أن "الأبناء لا يشعرون أحياناً بانتمائهم إلى وطنهم، فهم محرومون من حقوقهم المدنية والسياسية، وقبل ذلك محرومون من الالتحاق بمقاعد الدراسة، إذ إنّهم يجدون صعوبة في الحصول على وثائق هوية على غرار بطاقة التعريف ورخصة القيادة وجواز السفر".

جزائريون من دون هوية

وبحسب تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، فإن الزواج العرفي بات رائجاً بصورة لافتة، وأضحى عدد كبير من الجزائريين يكتفون بعقد قرانهم بقراءة الفاتحة تحت إشراف إمام المسجد من دون توثيق العقد في الدوائر الإدارية.

وشكّل هذا الزواج إلى جانب أشكال أخرى كزواج المسيار والشغار، نوعاً من أنواع الاضطهاد الممارس ضد المرأة، كونه لا يضمن كامل الحقوق للزوجة والأبناء، وأرجع التقرير أسباب انتشار الظاهرة إلى العنوسة وأزمة السكن وغيرها من المسوغات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

وتتضارب إحصاءات أطفال الزواج العرفي في الجزائر، حيث تتحدث منظمات حقوقية عن أرقام بين 20 ألفاً و45 ألفاً، بسبب النزوع إلى السرية، فيما تحذّر الرابطة الحقوقية من ظهور جيل لمواطنين جزائريين من دون هوية ووصفتهم بـ«القنبلة الموقوتة"، وفي هذا السياق، يشير بوفريدة إلى أن التعليمة التي توجب إصدار عقد زواج قبل العقد الشرعي بقراءة الفاتحة التي صدرت عام 2005، لا تطبّق في ظل غياب صرامة قانونية تلزم الأئمة بالعمل وفقها.

أبناء الزواج العرفي.. جزائريون مع وقف التنفيذ

في قرى ولاية ورقلة ، يعيش أطفال بوطنهم مع وقف التنفيذ، بسبب عدم تسجيلهم بدفاتر دائرة الحالة المدنية لأنهم نتاج زواج عرفي، لكنهم في عين الوقت يستدعون للخدمة العسكرية في تناقض شاسع بين الحقوق والواجبات.

يقود الفتى "مفتاح . ش« ذو السنوات العشر، يومياً عربته المسحوبة بدابة باتجاه حقل النخيل وقد عوّد نفسه على محادثة أقرانه عند بوابة مدرسة ابتدائية، وكله شوق للدخول إلى حجرات الدرس، لكن ذلك – في المنظور الحالي– يبقى حلماً صعب المنال ، يقول "مفتاح" في "لم أدخل يوما المدرسة، أحس بقهر شديد لأني أشعر بحياة غير عادية، حرمتني الظروف من أبسط حقوقي، فماذا أذنبت حتى يحدث لي ما حدث"، ويواصل: "مشكلتي في الحقيقة أعمق من الدراسة، فأنا لا أتوفر على وثيقة تسجيل بالحالة المدنية، وبالتالي لا أحوز بطاقة هوية، تثبت جزائريتي".

ومن ضحايا الزواج العرفي "لخضر" 32 قصة 3 عقود من "الكفاح" لتسجيل نفسه إداريا، يوضح "لخضر" أن والديه تزوجا سنة 1986 زواجا عرفيا ولم يتمكنا من تسجيل عقد الزواج لدى مصلحة الحالة المدنية، وبعد 5 سنوات عن ميلاده تطلق الزوجان، ليختار حضن أمه بديلاً.

وكشف لخضر أنّ أمه اقترنت لاحقًا بأحد أقربائها لكن هذه المرة عبر زواج قانوني، لكن مرضاً عضالاً أنهى حياتها الجديدة بعد عامين من ذلك الزواج الموثق، دخلت حياة "لخضر" مجددا في متاهة، لا دراسة ولا علاج بالمشافي، حسب روايته، وكان عليه أن يستعطف زوج أمه ليرأف بحاله بعدما فقد حضنها، باشر "العم بوجمعة" إجراءات إثبات النسب في دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة ورقلة، واضطر إلى إشهاد شخصين من كبار العشيرة على الزواج السابق للأرملة حتى يضمن تسجيل "لخضر" على نسبة والده الأصلي.

لم تكن عملية التثبت والتسجيل يسيرةً، فالإجراء استهلك 3 أعوام خصوصا أنه تزامن مع دخول البلاد في أزمة أمنية حادة تورطت فيها جماعات إسلامية متشددة.

العسكرية.. طريق "الوطنية المنقوصة"

تناقض فضيع يكشف عنه الوضع السائد، إذ يجد كثير من غير المنتسبين أنفسهم موضع ملاحقة أمنية بتهمة "العصيان"، لأنهم تجاوزوا سن التجنيد بالعسكرية، وسجلت الثكنات المحلية التحاق مئات الشبان الذين تفاجئهم استدعاءات التجنيد الإجباري.

يروي "محمود" ابن قرية "عقلة لرباع" أنه ذهل لفرقة أمنية تستوقفه عند حاجز ثابت بالطريق العام، وتطلب منه إظهار وثائق الهوية وحين أبلغهم بعدم حيازته الوثائق المطلوبة جرى توقيفه ووضعه رهن الحجز لمدة 48 ساعة، تبين خلالها أنه مسجل لدى الجهات المدنية دون علمه وبذلك "لم يلتحق لأداء واجب الخدمة العسكرية الإلزامية"، ويشدد "محمود" أنه أُبلغ لاحقًا بأن دخوله إلى المستشفى للتداوي جعله موضع "تثبيت" على أنه ساكن محلي بصورته وسنة ميلاده افتراضية، واتضح أن هذا الإجراء هو طريقة وزارة الدفاع الوطني لإحصاء المشمولين بالخدمة العسكرية ، ولم يخف المتحدث استنكاره لهذه الوضعية المتناقضة، فالمعنيون يجهدون أنفسهم طيلة سنوات للتسجيل بالحالة المدنية دون جدوى لكنهم يصدمون بقرارات صادرة عن جهة حكومية تلزمهم بالتجنيد العسكري.

الأعراف تنسف القانون الوضعي..

يعتقد رابح أحمد أستاذ علم الاجتماع بجامعة ورقلة أن الظاهرة قبلية ومرسخة مجتمعيا وبخاصة في ضواحي الجنوب الصحراوي، مع دعوته إلى التفريق بين الزواج العرفي الذي يتم وفق الشرع وخارج دوائر الأحوال الشخصية لأسباب متعددة، وبين الزواج العرفي الذي يتم بعد معاشرة طرفين في علاقة جنسية غير شرعية، ويواصل أحمد في حديثه لوسيلة إعلامية : "بالطبع، فالمجتمع المحلي لا يمكنه رفض الزواج مكتمل الأركان شرعًا ولو لم يتم تسجيله لدى مصالح الجهات الرسمية، وعليه فمن غير المقبول أن نثير مسألة الرفض الاجتماعي لهذا الزواج المؤسس لعلاقات اجتماعية قوية الصلة والتماسك القبلي".

ويربط أحمد أسباب انتشار الأطفال ضحايا النسب، بضعف الوعي بحجم الظاهرة وما تسببه من تبعات تعود بالضرر على حياة ومستقبل الأبناء، خاصة ما تعلق بالتعليم والحقوق المدنية والواجبات والتوظيف، ويختم بأن "العلاقات الاجتماعية في صحراء الجزائر باعتبارها تضم مجتمعا محافظا، تحتكم إلى الأعراف التي غالبا ما تكون أقوى وأسمى من القانون الوضعي".

الزواج العرفي ليس جريمة

من جهة ثانية، لم يعتبر القانون الجزائري الزواج العرفي جريمة، بل يسمح للمتزوجين عرفيا بتثبيت زواجهم لاحقاً أمام الجهات الرسمية والحصول على الدفتر العائلي، إذ تنص المادة 22 من قانون الأسرة على أن "يثبت الزواج بنسخة من سجل الحالة المدنية، وإذا لم يسجل، يثبت بحكم قضائي بسعي من النيابة العامة"، وعليه يتضح من خلال هذه المادة أنه يمكن تدارك عدم تسجيل الزواج أمام ضابط الحالة المدنية باللجوء لاحقاً إلى المحكمة.

ويتم التثبيت بواسطة عريضة مشتركة بين الزوج والزوجة تودع أمام المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها مسكن الزوجية أو أمام المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها موطن المدّعى عليه في حالة وجود نزاع بين الزوج والزوجة حول مسألة إثبات الزواج طبقاً للمادة 426 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

ويجب على القاضي قبل أن يصدر حكماً يقضي بتثبيت الزواج العرفي التأكد من وجود الأركان الشرعية له والمتمثلة في رضا الزوجين وولي الزوجة والشاهدين والصداق، كما يجب التأكد من خلو هذا الزواج من الموانع كالمحرّمات بالقرابة والرضاعة وغيرها.

وبموجب صدور عقد الزواج وتقييده في السجلات المدنية، يتم فتح المجال أمام تسجيل المواليد في الدفتر العائلي، بعد صدور قرار مماثل من هيئة المحكمة المختصة، وبعد هذه المرحلة يمكن لأبناء الزواج العرفي أو الشرعي الحصول على وثائق تثبت الهوية وبالتالي يمكنهم التمتع بحقوقهم كباقي الأطفال، خاصة أن وثائق الهوية هي الطريق الوحيد الذي يفتح لهم الباب لدخول المدارس أولا، وللتمتع بحق التعليم وأيضا للتمتع بالخدمات الصحية ثانيا، وهي حقوق أساسية لا يمكن حرمان الطفل منها بسبب أخطاء والديه.

يهدّد تماسك المجتمع ولا يضمن ك

الزواج العرفي بالجزائر

رغم حرص المشرع الجزائري على توثيق الأفراد لعقود زواجهم، ورغم أن القضاء لا يعتد إلا بوثيقة الزواج عند المطالبة بالحقوق المترتبة عنه، إلا أن هنا عدد هائل من ق جوانبها القانونية والاجتماعية والوقوف على انـ

ظاهرة تستفحل

تتضارب إحصائيات أطفال الزواج العرفي في الجزائر، فخلف علاقات زواج غير موثقة ولا مقيدة في السجلات الرسمية، تختبئ أرقام تتراوح بين 20 ألف طفل و45 ألفا، بحسب تقارير حقوقية، وخلف تلك الإحصائيات تختفي معاناة أطفال وجدوا أنفسهم على الهامش، رغم أنهم أبرياء من ذنب لم يرتكبوه ولم يختاروا والديهم ولا نوعية العلاقة التي أنجبتهم.

وتؤكد تصريحات محامين ورجال قانون ، على تصاعد مؤشرات أطفال الزواج العرفي في البلاد، خلال السنوات الأخيرة، بسبب لجوء البعض إلى مثل هذه العلاقة للتحايل على النصوص القانونية التي ضيقت الخناق على تعدد الزوجات، ولإضفاء النسب على مواليد العلاقات غير الشرعية.

يذكر المحامي علي بوعبدالله في تصريح لموقع إلكتروني أنه من الصعوبة ضبط إحصائيات أطفال الزواج العرفي من طرف الهيئات الرسمية، بسبب نزوع أصحابها إلى السرية، وللظروف الاجتماعية، وغالبا ما يتم ذلك عند طلب توثيق العقد، وتقييد الأطفال في السجلات الرسمية لممارسة حياتهم بصفة عادية، والاستفادة من فرص التعليم والصحة والسكن.. وغيرها من الخدمات.

وأضاف رجل القانون أن الظاهرة تنتشر بشكل لافت في المناطق الداخلية والصحراء، وتقل في المدن والمدن الحضرية، فعلاوة على الرغبة في إخفاء علاقة الزواج من طرف البعض، هناك ظروف اجتماعية وعادات وتقاليد لا تولي أهمية لمثل هذه المسائل، ولا تزال عمليات التوليد تتم خارج المستشفيات، ولا تزال قضية تعليم الأبناء لا تدخل في اهتمامات الأولياء، في المناطق المعزولة، وهي عوامل تشجع على شيوع الزواج العرفي، لأن حياة الرعي والتنقل المستمر لا تحفز أو لا ترغم أصحابها على تسوية أوضاعهم الرسمية.

وروى جيلالي زرورو (50 عاما)، قصة عائلته التي لم تكن مقيدة في السجلات الرسمية، وأنه وأشقاءه الخمسة، لم يجلسوا على مقاعد الدراسة في حياتهم، واكتفوا ببعض السنوات في المدرسة الابتدائية، واكتشف في ما بعد أن مدير المدرسة، كان يغض الطرف على وضعيتهم غير القانونية، لأنه من سكان قرية نائية ويعلم خبايا الوضع، وعن سؤال حول الأسباب التي حرمته وأشقاءه من التعلم، قال جيلالي إنه "رغم أن قريتنا لا تبعد عن العاصمة إلا بنحو 100 كيلومتر، إلا أن عقلية والديّ والتقاليد البالية، ربطت بينهما عرفيا ولم يسجلا عقد الزواج في دفاتر الحالة المدنية، ولم نقيد نحن بدورنا فقدنا فرصة التعلم، ولم تتم تسوية الوضع إلا ونحن في سن الشباب، حينها أرغمنا والدنا على توثيق عقد زواجه وتسوية وضعنا الإداري وحصلنا بذلك على وثائق هويتنا كمواطنين جزائريين".

ويرى المحامي بوعبدالله، أن الظاهرة كادت تختفي في السنوات الأخيرة في المدن والمناطق الحضرية، لارتفاع منسوب الوعي الاجتماعي والثقافي، وتساهل القضاء في تسوية هذه الوضعيات، اللافت للانتباه أن الظاهرة بصدد العودة تدريجيا في السنوات الأخيرة، بعد لجوء البعض إلى إبرام عقود زواج عرفي، للتحايل على القوانين التي حدت من تعدد الزوجات الذي ينتج أطفالا هم أبناء لزواج عرفي، فيشكلون عبئا على المجتمع وعلى الدولة.

أطفال غير شرعيين ضحايا سلوك طائش

يقول الشاب الجزائري محمد –أحد ضحايا الزواج العرفي المنتشر في البلاد– إنه وإخوته لا يشعرون أحيانا بانتمائهم إلى وطنهم، فهم محرومون من حقوقهم المدنية ومن العمل، وقبل ذلك حرموا من الالتحاق بمقاعد الدراسة، ومحرومون أيضا من حقوقهم السياسية، قصة محمد المنحدر من بلدية تاوقريت بولاية الشلف، بدأت حينما قررت والدته الزواج عرفيا قبل 35 عاما، ومنذ ولادتهم لم يتمكن هو وإخوته من الحصول على وثائق هوية على غرار بطاقة التعريف ورخصة سياقة وجواز السفر، تمكنهم من العيش كمواطنين.

وناشد محمد وعائلته في شكوى مرسلة إلى مكتب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بالشلف، الحكومة التدخل ومنحهم حق الهوية، وتسجيلهم في سجلات الحالة المدنية، ويتحول هذا الزواج شيئا فشيئا إلى ظاهرة مستفحلة في البلاد حيث حذر تقرير صادر عن الرابطة الجزائرية من تداعيات انتشار هذا الزواج ووصفه ، بـ«القنبلة الموقوتة"، ودق جرس الإنذار من خطورة عودة الزواج العرفي إلى المجتمع، ما ينجم عنه جيل من مواطنين جزائريين دون هوية، فيضاف إلى أعباء اجتماعية متراكمة.

خوفا من شبح العنوسة... فتيات يقبلن بالزواج العرفي

وحسب التقرير فإن "الزواج العرفي صار رائجا بصورة لافتة، حيث أضحى العديد من الجزائريين يكتفون بعقد قرانهم بقراءة الفاتحة تحت إشراف إمام المسجد دون توثيق ذلك العقد في الدوائر الإدارية"، وتُعد "الرابطة" هذا الزواج إلى جانب أشكال أخرى –كزواج المسيار والشغار– من أهم أشكال الاضطهاد الممارس ضد المرأة، لكونه لا يضمن كامل الحقوق للزوجة والأبناء.

وفي ظل غياب إحصاءات رسمية، تؤكد الرابطة في تقريرها منذ سنوات أن الحالات المسجلة للزواج العرفي تقدر بنحو خمسين ألفا، منها 36 ألف حالة سجلت ما بين عامي 1993 و1997، أي خلال

الأزمة الأمنية التي عرفتها البلا
الجماعات المسلحة يمارسون ه
وأنجبوا آلاف الأطفال في الجبال
شيوع الظاهرة بشكل لافت في
في الهضاب والصحراء، ونبـ
خارقة تتعلق بسياسيين وبرلما
يبرمون عقود زواج عرفي، إلا
هؤلاء.

وكشف التقرير أن المحاكم الج
ثلاثين قضية متعلقة بالموضوع،
اجتماعية واقتصادية ونفسية
الزواج عرفيا، أهمها ا
والاجتماعية، مثل العنوسة وأز
الأسباب التي يقول إنها تدف
عرفيا مخافة السقوط في "شبح ا

تحايل قانو

من جانبها رصدت المحامية والـ
بن براهم في لقاء صحفي
الجزائريين على هذا النوع من
"زواجا كاملا ولا عيب فيه".

الأول مرتبط بالرجل الذي يتح
القانون الوضعي الذي قلص م
وبعد إنجاب طفل عن طريق م
يصحح وضعه بتقديم طلب إ

في ظلّ الرقمنة والإلكترونيات

الابتزاز والتشهير الإلكتروني وعقوبته في القانون الجزائري

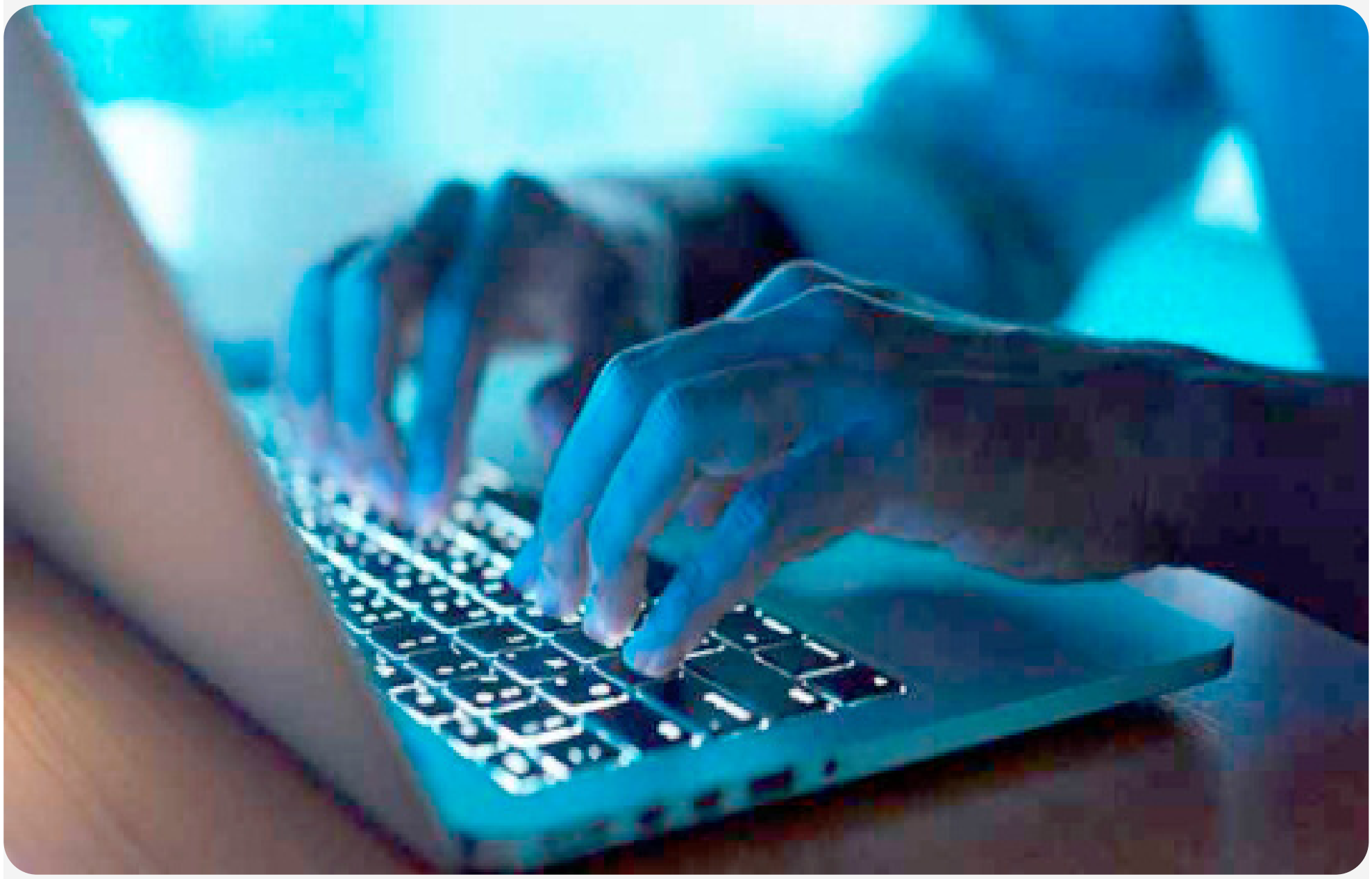

من المتعارف عليه أن في كل دولة جهاز قضائي وآخر تنفيذي قانوني يلاحق المجرمين، ويصدر القوانين التي تعاقب هذه الفئة المبتزة من المجتمع، حيث تعدّ الدولة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن محاسبة "المجرم"، وهي التي تفرض العقوبات على جميع المجرمين حسب ما يراه المشرع من خصوصية للحياة الشخصية، وكذا الأنظمة، لهذا لا يمكن أن تعاقب أنت بنفسك المبتز أو ابتكار الحيل لإيذاء المبتز فلا يمكن علاج الخطأ بالخطأ، وإنما اللجوء إلى الفريق الشرطي والدولة هو أفضل حل وأفضل خيار لعقاب وتتبع هذا المجرم المبتز، لهذا كل من تعرض إلى جريمة التهديد بالإبتزز والتشهير به، التوجه إلى الجهات المختصة في الدولة، سواء دوائر الأمن الوقائي أو البحث الجنائي أو الهيئات المخصصة لمكافحة الجريمة الإلكترونية، وتقديم عريضة الشكوى.

جريمة مصنفة ضمن الجرائم الخطرة

وبكل تأكيد، فإن أغلب القوانين العربية والعالمية، تعاقب على جنح التهديد بالابتزاز والتشهير كونها من الجرائم الخطرة، التي تلحق بالضحية الكثير من الضرر سواء في عمله أو سمعته أو تدمر نفسيته وحياته الخاصة، لهذا الكثير من القوانين تنظر إلى جريمة التهديد والابتزاز كجريمة مصنفة ضمن الجرائم الخطرة، والتي تحدثت معظم القوانين عنها بصراحة وعالجت أغلب وقائعها لا بل فرضت عقوبات قاسية على المجرم تصل إلى الحبس لسنوات وغرامات مالية عالية، ويُشار أن هذه الجرائم تتعامل معها على الأغلب الأجهزة الشرطية في الدولة بكل سرية وبكل دقة، وحرفية على أيدي أناس مدربين، سواء خبراء في عالم التقنيات أو خبراء في القبض على المجرم المتخفي، وفعلا القوانين تعاقب على هذا النوع من الجرائم، لكن الصعوبة تكمن في كيفية إثباتها وكيفية الوصول إلى المجرم في وضع التلبس، وهي مسألة صعبة ومعقدة وبحاجة إلى خبرة واسعة في هذا المجال، إذن في الملخص هي جريمة خطرة لما لها من أبعاد على من وقعت عليه.

يحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة

فهذه الجريمة في أغلب الدول تكون قاسية وتصل إلى الحبس لسنوات وغرامات مالية كبيرة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقر في مادته صراحة، المادة 12" يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات، كما اهتم الدستور الجزائري المؤرخ في 6 مارس 2016، هو الآخر بهذا الموضوع في مادته 40" حيث تضمن الدولة، عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة. المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يقمعها القانون".

كما أن المشرع الجزائري خصص موادا بهذا الصدد نشير إلى المادة 303 مكرر من قانون العقوبات" إلى أنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج، كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، بأية تقنية كانت، سواء للصور الشخصية أو المحادثات، سواء الارتكاب الفعلي أو الشروع فيه، بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة.

يُرغم الضحية في الغالب الجاني للتخلي عن فكرة إفشاء مسائل تمسّ بسمعته

كما أن الإطار القانوني المنظم للعقوبات الخاصة بجنح التهديد بالابتزاز والتشهير المتعمد، من الأفعال الماسة بالحياة الشخصية، والقائمة بأركانها الثلاثة، فالتهديد بالابتزاز قد يُرغم الضحية في غالب الأوقات الجاني في التخلي عن فكرة إفشاء مسائل قد تمس بسمعته.

أو نية المبتز في توريط الضحية في جريمة أو قضية لا أخلاقية، أو إطلاع الرأي العام على أمر يسيء إليها، وأن يهدف للحصول على ربح غير شرعي. وقد يكون التهديد كتابة أو شفاهة، فالمادة 287 من قانون العقوبات تتضمن في فحواها بأنه" يعاقب بالحبس من ثلاث أشهر إلى سنة، وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج، إذا كان ومصحوبا بأمر أو شرط التهديد بالعنف أو القتل .

أما إن كان مصحوبا بأمر أو شرط شفهي، فيعاقب الجاني بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج".

كما لا ننسى أن هناك جهات أخرى تعاقب المجرم الذي يمارس الابتزاز في هذه الحالة أن الجهة المخولة هي الدولة التي ينتمي إليها هذا الشخص، حيث يمكن الوصول إليها من خلال التوجه، وتقديم اعتراض أو شكوى لدى سفارة ذلك الشخص، فإذا كان المبتز مصري يتوجب الذهاب إلى السفارة المصرية وإذا كان مغربي يتوجب الذهاب إلى السفارة المغربية وتقديم إشعار أو بلاغ عن ذلك الشخص وتقديم بعض الوثائق والإثباتات سواء صور أو تسجيلات صوتية أو مرئية وأرقام هواتف أو غير ذلك.

التهديد بأي فعل من شأنه إلحاق الضرر، بالضحية

من البيانات الضرورية والكفيلة لتسهيل مهمة جهات الاختصاص، بعد معرفة المجرم أو الدولة التي يوجد بها المجرم أصبح من السهل في تلك الحالة شقّ الطريق للتخلص من تلك الجريمة، فكثير من المجرمين بمجرد اكتشاف هويتهم في هذا النوع من الجرائم، قد يتراجعون عن أي إقدام عن أي فعل أو حتى التهديد بالقيام بأي فعل من شأنه إلحاق الضرر، بالضحية أو الشخص الواقع عليه عنصر التهديد، كون ذلك المجرم أصبح معروف وقد يعلم نتيجة ذلك ما يمكن أن يترتب عليه من عواقب، إذا قام بفعلته بالتهديد أو التشهير أو النشر أو بمجرد ثبوت الجريمة عليه فهو يعلم جيدا، أن هناك عقاب جسيم على هذا النوع من الجرائم، الأمر الذي قد يدفعه للتراجع بشكل تدريجي، ونشير أيضا أن هناك من المجرمين لا يكترثون لمعرفة أسمائهم حينما يرتكبون هذه الجريمة، فهو يعلم أن الضحية على علم بالاسم، لكن في هذه الحالة يمكن القبض عليهم، من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية، قبل كل شيء يجب التعامل مع المجرم برزانة وكياسة، وتخويفه بمدى خطورة جرمه.

والكف عن التهديد ومطالبته بإتلاف أي محتويات من شأنها الضرر بسمعتك وتذكيره بالله عزّ وجل أن فعلته خطيرة ومعاقب عليها في القانون، وهي تأذيك كثيرا من الناحية النفسية ومحاولة إقناعه بشكل جاد للتخلص من هذا الفعل دون أي تعمق في الحوار معه، أو إرسال أي محتويات إضافية تزيد المسألة تعقيدا فهو محظور.

فقد تعتمد الدولة على آليات مكفولة بحق الضحايا للإيقاع بهذا النوع من الأشخاص، فإذا كان المجرم من داخل الدولة والضحية من داخل الدولة (الدولة ذاتها)، يتوجب على الفور إبلاغ جهاز الأمن الوقائي أو البحث الجنائي المتواجد في مدينة الضحية، من أجل التنسيق مع الضبطية القضائية للقبض على المجرم، فهناك الكثير من الطرق للإيقاع بذلك المجرم، يحترفها رجال من الدولة مدربين على هذا النوع من الجرائم

إذا كان المجرم من دولة أخرى غير التي يتواجد بها الضحية أو الشخص الواقع عليه الابتزاز، ففي هذه الحالة يجب إبلاغ سفارة الدولة التي يتواجد بها المجرم أو الاتصال بمحامي مختص من تلك الدولة، و بكل تأكيد السفارة سوف تستقبل شكوى رسمية على ذلك المجرم، ويجب أن يتم داخل الشكوى تقديم معلومات كافية معلومات عن ذلك المجرم كرقم هاتف أو رقم حوالة بنكية أو مالية، قد تساعد الفريق الشرطي بالتعرف على ذلك الشخص في حالة عدم معرفة أي تفاصيل عن ذلك المجرم و تعذر ذلك توجه إلى المستشار القانوني الخاص بنا لاستقبال المزيد من النصائح، التي قد تساعدك في التخلص من تلك الجريمة.

يجدر التنبيه إلى أن الخضوع لذلك المجرم أو لمطالبه من شأنه أن يزيد في هيمنته وتعنته، لهذا فعلى الفور البدء في التحرك الفعلي لتخلص من تلك الجريمة، دون إبلاغ ذلك المجرم أن النوايا في التحرك قائمة وجارية النفاذ، فالتصرف بالحكمة الكبيرة قد يوقع المجرم في شباك القضاء، وتبقى هذه المواد قانونية لكن ليست فعلية، موجودة صوريا ولا تنفذ فعليا.

ولهذا فعلى الجهات القضائية في مختلف جهاتها، أن لا تعول على القانون الوضعي، بل أن تستنبط من المفاهيم الدينية والقانون الإسلامي لديننا الحنيف أيضا،والذي يقرّ على أن هذه الأفعال المخلة بالحياء، تخدش قداسة وطهارة الروح البشرية، وتهدّد الأمن العام والصالح الخاص للشرف والعرض ومال البشر، خلافا للقانون الوضعي فهو يرى أن جنح التهديد بالابتزاز والتشهير الإلكتروني، سلوكات غير أخلاقية تتعارض مع مصالح المجتمع، فللأسف هذا تناقض وقصور جلي للناظرين، صحيح أنه موجود فعليا لكن سعة تنفيذه لا تتسم بالوجاهية والفعلية، لذا وجب إعادة النظر ماليا في آليات البحث وتعزيز نجاعتها، حتى نتصدى لمرتكبي هذه الأفعال المنتهكة لحريات الفرد وخصوصيته.

SIA
??????:
???????
???? ????????:
????? ??????
????? ???????
?????????????
?????????????
^ ????? ???????? ????????
???? ????? ?????
0050014040022704314
??????:
????????:????
??????
023
95 70 70
facebook :monde adm
http//www.mondeadm.com
ز. كمال

ميلة:

تأكيد على ملائمة سد بني هارون لاحتضان محطة شمسية عائمة

أكد مشاركون في اللقاء الذي احتضنته أول أمس المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "مبار بن صالح" بميلة حول "المحطات الشمسية العائمة، طاقة نظيفة واقتصاد مستدام" أن سد بني هارون مناسب لاحتضان مشروع لإنتاج الطاقة من خلال إنجاز محطة شمسية عائمة على سطحه.

وأوضح الأمين العام لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، بوزيان مهماه، في مداخلته الموسومة بـ "سد بني هارون البعد الطاقوي و البيئي" و التي قدمها في مستهل هذا اللقاء المنظم من قبل مكتب ولاية ميلة للمنظمة الجزائرية للبيئة والمواطنة، بأن هذا المسطح المائي وما يتميز به من حيث المساحة وطاقة الاستيعاب "يجعله ملائما لاحتضان مشروع إنجاز محطة شمسية عائمة لإنتاج الكهرباء وتخزينها, وهو ما سينعكس إيجابا على هذه الولاية لتكون قطبا تنمويا على اعتبار أنه سيتسنى من خلال توفير الطاقة تجسيد العديد من الأنشطة حول هذا السد".

وأفاد السيد مهماه أن التوجه نحو إنتاج طاقات بديلة عن الطاقة التقليدية من خلال المحطات الشمسية العائمة، يندرج في إطار بناء الاقتصاد الجديد القائم على الانتقال الطاقوي، مبرزا بأن "لهذه المحطات عدة إيجابيات، منها التقليل من نسبة تبخر مياه السدود، خصوصا و أننا نخسر سنويا كميات هامة من المياه بفعل هذه الظاهرة، كما أنها ستساهم في تلبية حصة مهمة من الطلب المسجل على الطاقة الكهربائية".

من جهته، أكد الإطار بوزارة البيئة والطاقات المتجددة زين العابدين بومليط، في تدخله المعنون بـ« المحطات الشمسية العائمة"، أن سد بني هارون "قادر على احتضان أول و أكبر محطة شمسية عائمة بالجزائر بقدرة إنتاجية تصل حتى 500 ميغاواط".

وأضاف الإطار أن "تجسيد مشروع هام مثل هذا، يساهم في تخفيض تكاليف ضخ المياه وتلبية نسبة مهمة من احتياجات الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها سنويا".

كما أبرز أن "الجزائر بإمكانها أن تلعب دورا فعالا في مجال الطاقة المتجددة لتوفرها على عدة سدود يمكنها أن تحتضن محطات شمسية عائمة، فضلا عن المعدل السنوي المعتبر لسطوع الشمس بها" و ذلك ما يعزز، حسبه، "سيادتها الطاقوية".

ومن جانب المجتمع المدني، أشار رئيس المنظمة الجزائرية للبيئة والمواطنة، سفيان عفان، إلى أن "العمل على موضوع الاستدامة و الانتقال الطاقوي بالجزائر يتطلب انخراط الجميع لإنجاحه".ودعا بالمناسبة إلى فتح مجال الاستثمار للشباب في مجال إنتاج الطاقات المتجددة لاستحداث الثروة وفرص العمل "من خلال بدائل اقتصادية جديدة بعيدا عن قطاع المحروقات".و قد تم في ختام هذا اللقاء إثراء النقاش والرد على تساؤلات الحضور الذي تنوع بين ممثلين عن المجتمع المدني و مختلف القطاعات المعنية بولاية ميلة، إلى جانب ممثلي مكاتب المنظمة الجزائرية للبيئة والمواطنة لعدة ولايات بشرق البلاد.

ق. م

النعامة، البيض وتوقرت

سوناطراك تمول عدة مشاريع في قطاعات الصحة والتربية

يواصل مجمع سوناطراك تنفيذ برنامجه الاستثماري الاجتماعي لسنة 2022/2023 بتمويل عدة مشاريع في قطاعات الصحة والتربية بكل من ولايات النعامة، البيض وتوقرت، حسبما أفاد به، أول أمس، بيان للمجمع.وأكدت سوناطراك في بيانها مواصلتها تنفيذ برنامج الاستثمار الاجتماعي لسنة 2022-2023 بكل من ولاية النعامة وولاية البيض ليشمل قطاع التربية و الصحة، معلنة في ذات السياق أن هذا البرنامج عرف استلام أولى المشاريع بولاية توقرت.وأوضح المجمع في بيانه أنه "تم في ولاية النعامة، يوم 8 فيفري 2023، الإمضاء على اتفاقية بين سوناطراك والمجلس الشعبي البلدي لبلدية عسلة تتضمن تكفل سوناطراك بتمويل عملية اقتناء سيارة إسعاف مجهزة طبيا ستعمل على تسهيل عمليات نقل الحالات الحرجة تحت الرعاية الطبية للمراكز الاستشفائية".أما بولاية البيض فقد "تم يوم 9 فيفري 2023 الإمضاء على اتفاقية مع المجلس الشعبي البلدي لبلدية البنود تشمل تمويل مشروع إعادة تهيئة المدرسة الابتدائية -آل سيدي الشيخ حمزة بن نعيمي- " لتلبية الاحتياجات الملحة لتحسين ظروف تمدرس التلاميذ بهذه البلدية"، وفقا لذات البيان.وذكرت سوناطراك أن برنامج الاستثمار الاجتماعي عرف تجسيد أولى مشاريعه الجوارية بولاية توقرت، حيث عاين فريق سوناطراك المكلف بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج ميدانيا، يوم 5 فيفري 2023،عملية استلام أولى المشاريع المنفذة في إطار هذا البرنامج التنموي بالولاية.ويتمثل المشروع الأول -يضيف المجمع- في "تهيئة طريق صحراوي يشق الرمال بمنطقة شوشة شعابنة التابعة لبلدية بن ناصر على مسافة كيلومترين و سيسمح هذا الطريق بتسهيل عملية تنقل الساكنة و تمكين الفلاحين المحليين من نقل وتسويق منتوجاتهم الفلاحية".ولقي هذا المشروع الجواري "استحسان الساكنة لأهميته الاجتماعية والاقتصادية"، حسب نفس البيان.أما بالنسبة للمشروع الثاني ببلدية العالية التابعة لدائرة الحجيرة بولاية توقرت فقد "تم تزويد مدرسة ابتدائية بمنطقة الكدسي بالطاقة الشمسية وهو ما أعطى انطباعا حسن لدى ساكنة هذه المنطقة".كما أشارت سوناطراك أن مقاربتها في تنمية المناطق النائية "تستهدف تنفيذ عمليات جوارية من خلال إنجاز مشاريع جوارية ذات منفعة عامة تساهم في تحسين المستوى المعيشي وتعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه المناطق"، مؤكدة أن "هذه المقاربة هي تجسيد لدور سوناطراك كمؤسسة مواطنة مسؤولة".

ق. م

أيام "فاغا" العربية للمسرح بتونس

مسرحية "الفلوكة" من سكيكدة تتوج بثلاث جوائز

توجت مسرحية "الفلوكة" لجمعية "الصرخة" للمسرح من سكيكدة بثلاث جوائز بالدورة التاسعة لأيام "فاغا" العربية للمسرح بباجة بتونس بينها جائزة أحسن عرض متكامل، حسب ما جاء في الصحافة التونسية.وتوجت المسرحية، وهي من أداء الممثلين سيف الدين بوهة وصابرينة قريشي، بجائزة أحسن عرض متكامل (الجائزة الكبرى) وكذا جائزة أحسن نص لسيف الدين بوهة وجائزة أحسن ممثلة والتي عادت لصابرينة قريشي.ويتطرق هذا العمل، المندرج في إطار الكوميديا السوداء والمنتج في 2021 بدعم من صندوق ترقية الفنون والآداب، لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو من إخراج أحمد العقون وسينوغرافيا عبد الرحمان زعبوبي وموسيقى حسان لعمامرة.وتروي المسرحية طيلة 80 دقيقة تضحية جيل ليعيش جيل آخر من خلال قصة زوجين بلا أطفال يقرران الهجرة من أجل العلاج متحديان الموت في أعالي البحار، إذ يقدم الممثلان "علي" و«وردة" في عملها نظرة نقدية للمجتمع.وشاركت في هذه الأيام, المنظمة من 4 إلى 8 فبراير من طرف جمعية مسرحية محلية، أعمال مندرجة ضمن مسرح الهواة من موريتانيا وتونس وليبيا ومصر والسودان والأردن بالإضافة للجزائر.

ق. ث

سطيف

الأيام المسرحية العربية من 18 إلى 21 فيفري

تحتضن ولاية سطيف في الفترة الممتدة بين 18 و21 فيفري الجاري، الأيام المسرحية العربية الأولى بمشاركة عربية واسعة.بحسب خالد مهناوي مسؤول ديوان الثقافة والسياحة لبلدية سطيف، الجهة المنظمة للتظاهرة، ستشهد الأخيرة عدّة أعمال مسرحية من الجزائر ومصر والأردن وتونس وليبيا والصحراء الغربية ستتنافس طيلة أيام هذا الموعد الثقافي الهام الذي سينظّم بالتنسيق مع الجمعية المحلية "فن الإبداع الثقافية" للظفر بإحدى المراتب الثلاث الأولى.واعتبر المسؤول ذاته، التظاهرة "فرصة للجمهور السطايفي بصورة خاصة والجزائري بصفة عامة للاطلاع على مجموعة من الأعمال المسرحية مما يساعد على بناء جسور التواصل الثقافي والفني والانساني وفتح مجال التعاون والتبادل المسرحي بين الجزائر والدول المشاركة".وتطرّق مهناوي إلى أهمية هذه التظاهرة الثقافية التي تأتي في إطار الاحتفالات المخلدة لليوم الوطني للشهيد (18 فيفري من كل سنة) في الترويج السياحي والثقافي للمنطقة التي تتوفر -كما قال- "على مؤهلات ثقافية واقتصادية هامة جعلت منها قطبا سياحيًا وثقافيًا بامتياز".وسيتم بالموازاة مع تقديم العروض المسرحية على مستوى دار الثقافة هواري بومدين تنظيم 4 ورشات تكوينية في كل من الأداء والإخراج والكتابة والسينوغرافيا.في هذه المنافسة، ستشارك من الجزائر مسرحية "فلوكة" لمؤلفها سيف الدين بوهة التي تستعرض في مدة 80 دقيقة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال رجل وزوجته لم يرزقا بالأطفال يقرّران الهجرة على متن قارب من أجل العلاج مخاطرين بحياتهما.وستحمل الأيام المسرحية العربية في طبعتها الأولى اسم الشهيد حسان بلكريد (1905-1957)، أحد مؤسسي المسرح بسطيف خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

ق. ث

تنتظر نصيبها من البرنامج الموجه لمناطق الظل

العزلة والتهميش يخنقان قرية "سلوم" في أغبالوا بالبويرة

تعاني قرية "سلوم" التابعة لبلدية أغبالو الواقعة شرق عاصمة البويرة بحوالي 55 كلم، جملة من النقائص أثرت على حياة السكان على عدة مستويات، أهمها غياب الأمن والنقل وانعدام المشاريع التنموية كالطرقات والبناء الريفي والمرافق الرياضية ونقص التجهيزات الخاصة بالمركز الصحي الوحيد المتواجد بالقرية، وفي ظل تجاهل السلطات لانشغالاتهم التي رفعوها مرات عديدة اضطر السكان لتنظيم وقفات احتجاجية في مرات عديدة للمطالبة بتحسين ظروفهم.

م.م

السكان وفي حديثهم لـ "العالم للادارة " أكدوا تهميشهم من قبل السلطات المحلية المتعاقبة على تسيير المجلس البلدي و التي لم تنظر في مطالبهم المرفوعة في عدة مناسبات، حيث لم تأتي كل الاحتجاجات التي قاموا بها نفعا، ومازال الوضع على حاله بالقرية.

تذبذب في النقل والسكان يستنجدون بالكلونديستان

يعاني سكان القرية من التذبذب الحاصل في كامل وسائل النقل، وهذا في ظل انعدام الحافلات وحتى وسائل النقل المدرسي، حيث أكد لنا سكان المنطقة بأنهم عرضة لمساومات أصحاب "الفرود" أو ما يعرف بـ«الكلونديستان" الذين وجدوا ضالتهم بهذه القرية، إضافة لهذا الإشكال، فإن القرية تعاني عدم توفر خط يربط القرية بالبلدية الأم التي تبعد بحوالي 06 كلم وأن جل السكان يستعملون وسائل النقل الجماعي وحتى الجرارات الفلاحية وبعض الوسائل البدائية كالحمير والبغال في التسوق وقضاء حوائجهم ..

الطرقات في وضعية كارثية وتزفيتها حلم سكان القرية

يعاني سكان قرية سلوم وضعية مزرية للطرق الداخلية، وهذا حسب ما تمت ملاحظته، على إثر الزيارة التي قمنابها، حيث شوهد بأن معظم الطرق الداخلية للقرية ترابية ولا تصلح للسير من كثرة الحفر، وأضاف أحد قاطني المنطقة أنه في حالة سقوط الأمطار تزيد المعاناة، وذلك من كثرة الأوحال وهذا بالرغم من أن الطريق الرئيسي للقرية معبد منذ سنوات، إلا أن الإشكال مازال مطروحا على مستوى العديد من المجمعات السكنية بالمنطقة، ولأجل القضاء على الإشكال، أوضح سكان القرية أنه لابد من إتمام تعبيد كامل طرقات القرية.

حصص البناء الريفي ضعيفة

إضافة إلى المشاكل السابقة، لم يستفد عدد كبير من سكان القرية من الدعم الخاص بالسكن الريفي، بالرغم من توفر كامل الشروط لديهم، وهذا حسب ما أفاد به السكان الذين أكدوا أنه تم تعطيل الإفراج عن القائمة مرارا ولأسباب مجهولة حسب ممثل أعيان القرية، في الوقت الذي حرم مئات المواطنين من السكن الاجتماعي على غرار بقية القرى والمداشر الأخرى . ضف إلى ذلك أن معظم السكان عادوا إلى قراهم بعد هجرتها إبان العشرية السوداء والذين يأملون بالاستفادة بالبناء الريفي لاستقرارهم وخدمة أراضيهم وان جلهم يملكون أراضي زراعية وأشجار الحمضيات والزيتون وكذا تربية المواشي والأبقار.

المركز الصحي.. هيكل من دون روح

يعاني المركز الصحي الوحيد بالقرية جملة من النقائص، في مقدمتها التذبذب الحاصل في توفر اللقاحات المختلفة للأطفال الصغار، حيث اشتكى سكان المنطقة من نقصها، ما يحتم عليهم التنقل بأطفالهم إلى مراكز مختلفة بالولاية من أجل تلقيحهم، بعد التوسط لدى من يعرفونه بحكم عدم قبول المراكز الأخرى بتلقيح الأطفال غير القاطنين بتلك المنطقة، إضافة لهذا فإن هذا المركز يعاني من نقص التزود بالمياه الصالحة للشرب وعدم توفره على وسائل التخزين للقاحات، والتي تنتهي صلاحيتها بمجرد انقطاع التيار الكهربائي بصفة مطولة، وهذا ما يحصل في العديد من المرات، إضافة إلى نقص وسائل التطبب خاصة في الحالات الاستعجالات. وعلى إثر هذا يناشد السكان ومسؤولو المركز السلطات المحلية تحسين وتقديم يد العون لهذا المركز الذي يعد بمثابة السبيل الوحيد لسكان القرية من أجل العلاج في ظل نقص وسائل النقل الرابطة بين المنطقة والمناطق الأخرى حيث يتنقل المرضى في ظروف صعبة من أجل الحصول على العلاج في العيادات الجوارية الأخرى، كما طالبوا بضرورة تعيين طبيب عام ولو مرة في الأسبوع للكشف عن المرضى خاصة فئة الكهول والأطفال والعائلات المعوزة.

المرافق الرياضية منعدمة

ومن جهة أخرى، يشتكي مواطنو المنطقة، وخاصة الشباب منهم، من انعدام المرافق الرياضية والشبانية المتمثلة في ملعب جواري ودار شباب، هذه الانشغالات تم طرحها للمسؤولين البلدية، لكن تبقى حبيسة الوعود التي وصفها السكان بالجافة واليائسة في ظل توفر القرية على مواهب شابة في مختلف الرياضات، والتي تبقى معطلة في ظل انعدام المرافق الرياضية المختلفة.

وعلى إثر هذا يناشد كامل السكان السلطات، عبر جريدة "العالم للادارة " من أجل النظر لحالهم والتدخل للوقوف على الظروف الصعبة التي تشهدها القرية والتقليل من معاناتهم، مشيرين إلى أن غياب المرافق الترفيهية والرياضية ستؤدي حتما بولوج الشباب إلى العالم المجهول والآفات الاجتماعية.

سكان القرية ورغم المشاكل الكثيرة التي يتخبطون فيها هم يأملون في حل ولو جزء منها من قبل المجلس البلدي الجديد الذي قالوا أنهم يثقون في وعوده التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية.

حي الجمهورية بالكاليتوس

شباب يطالبون بمرافق ترفيهية ورياضية

يناشد شباب حي الجمهورية السلطات المحلية بضرورة توفير مراكز رياضية بالمنطقة ومراكز ثقافية وترفيهية تغني شباب وأطفال الحي عناء الذهاب إلى البلديات المجاورة.حيث اشتكى شباب المنطقة من الحالة المزرية التي تتخبط فيها بلديتهم، أمام قلة المشاريع التنموية خاصة المرافق الرياضية، والتي تسمح بامتصاص الفراغ الذي ينغص حياة ويوميات هؤلاء حسب قولهم ـ، ناهيك عن تفشي البطالة في أوساطهم، حيث يرى أغلبهم أن تلك المرافق باتت أكثر من ضرورية والتي من شأنها أن ترفه عنهم و لما لا إظهار طاقاتهم الإبداعية، خاصة وأن بلديتهم تضم عددا كبيرا من الشباب البطال بكل مستوياتهم. وفي هذا السياق أكد المتحدثون أن اغلبهم يلجأ إلى قضاء أوقات الفراغ بالمقاهي حيث تعتبر هذه الأخيرة المتنفس الوحيد لهم، للعب أو متابعة المباريات و حتى مشاهدة الأفلام ذلك نظرا للنقص الفادح المسجل بالمرافق الترفيهية والرياضية في حين يضطر بعضهم إلى التنقل إلى البلديات المجاورة من اجل الانضمام إلى القاعات الرياضية وهو الأمر الذي يستلزم الكثير من الوقت والمال.وعليه يأمل شباب حي الجمهورية التفاتة السلطات الوصية والمحلية، لتهيئة مساحات الترفيه بتوفير ملاعب وقاعات متعددة الرياضات لامتصاص هذه الآفات من جهة والسماح لهم اللعب بجوار حيهم .

م.م

الوضع يزداد سوءا في الأيام الممطرة

غياب التهيئة بأحواش الدويرة يعيق تحركات المواطنين

اشتكى قاطنو الأحواش بالدويرة من الغياب التام للتهيئة، مما صعب من يومياتهم طيلة أيام السنة لاسيما في فصل الأمطار، حيث يجد السكان صعوبة في الدخول إلى سكناتهم بسبب الأرضيات التي ما تزال ترابية والتي تتحول إلى مستنقعات خلال تهاطل الأمطار.

قال السكان في اتصالهم بالجريدة لنقل انشغالهم، أن التهيئة شبه منعدمة بالأحواش، فالطرقات تفتقد للتزفيت خاصة تلك التي تربط بين السكنات، ما يجعل حركة التنقل بها صعبة في فصل الشتاء، إذ تتحول إلى مستنقعات للمياه الأمر الذي دفع بالسكان في الكثير من المرات إلى وضع الحصى على الأرضيات لتجنب تشكل البرك المائية، وما زاد من معاناة القاطنين بالأحواش نقص الإنارة العمومية الذي يعرضهم لاعتداءات وسرقات تمنع عليهم مغادرة بيوتهم ليلا، حيث قال محدثونا أن نقص الإنارة بالمسالك المؤدية إلى سكناتهم ضاعف من مخاوف تلاميذ المدارس المزاولين دراستهم في الطورين المتوسط والثانوي، حيث يخرجون مبكرا ويتنقلون إلى مقر البلدية وسط الظلام، خاصة في الفترة الأخيرة حيث سجل حدوث أعطاب بأعمدة الإنارة.وأضاف السكان أن الأرصفة منعدمة بالطرقات المؤدية إلى سكناتهم فضلا عن نقائص أخرى جعلت الحياة بها صعبة، منها غياب المرافق بأحواشهم على غرار سوق جواري وقاعة للعلاج مما يضطر بالقاطنين بها للتنقل إلى مقر البلدية لاقتناء ما يحتاجون إليه.

كما أشار السكان إلى غياب المرافق الترفيهية التي جعلت الشباب يعاني من الفراغ ولم يجد هؤلاء من ملجأ سوى المقاهي أو الجلوس على حافة الطرقات والبعض يمارس رياضة كرة القدم بالطرقات، أما الأطفال فيقضون أوقات فراغهم في الخارج في ظل غياب أماكن للترفيه واللعب.

كما اشتكى سكان الأحواش من الرمي العشوائي للنفايات التي أصبحت تتراكم بشكل ملفت للانتباه متسببة في تشويه المحيط وانبعاث روائح كريهة حتى في الفصل البارد، حيث ساعدت على جلب الحشرات والقطط والكلاب الضالة التي أصبحت تتجول يوميا بالمنطقة تبحث عن ما تأكله وسط النفايات التي تتأخر مصالح النظافة في رفعها.

سكان الأحواش بالدويرة يشتكون عدة نقائص أرقت يومياتهم ورغم إيداعهم لملفات على المستوى البلدية بغية الاستفادة من الترحيل أو الحصول على عقود الملكية التي تسمح لهم بإعادة بناء سكناتهم إلا أنهم تلقوا سوى الوعود التي لم تجسد على الواقع، مشيرين إلى أن المنتخبين المحليين لا يزورونهم إلا في المواعيد الانتخابية.

ن. ب

أشغال مؤتمر دعم القدس بالقاهرة:

حلّ الدولتين هو البديل العقلاني الوحيد

أكد أحمد ابو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أمس، أنّ حلّ الدولتين هو البديل العقلاني الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، داعيًا المجتمع الدولي ومحبي السلام في العالم للسعي والعمل بجدية من أجل إنقاذ حل الدولتين من أيدي المتطرفين وكارهي السلام.

في كلمته برسم أشغال مؤتمر دعم القدس بالقاهرة، اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أنّ الهدف من المؤتمر الذي يعقد تنفيذا لقرار اتخذته القمة العربية في الجزائر في نوفمبر الماضي، هو دعم صمود المقدسيين الصامدين بكرامة في مواجهة سياسات وإجراءات إسرائيلية بالغة التطرف تهدف إلى القضاء على الهوية الفلسطينية وطمس الوجه التعددي للمدينة وتهويدها، بشرًا وحجرًا وإفراغها من سكانها الفلسطينيين، عبر القمع وتضييق الخناق وهدم المنازل وغير ذلك من الإجراءات المنافية للقانون الدولي الإنساني.

واعتبر أبو الغيط أنّ المدينة المقدسة جزء من التاريخ، مشدّدًا على أنها تقع تحت الاحتلال، ولا يستطيع أحد تغيير هذه الحقيقة، في ظل حكومة متطرفة، مؤكدًا أنّ محاولات التهويد لن تؤدي إلاّ لمزيد من العنف.

وتابع "إننا نخاطب العالم كله من خلال هذا المؤتمر بمحاوره الثلاث، السياسي والقانوني والتنموي، لكي نُسمعه صوت الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال والعرب الذين يدعمون صمودهم النبيل، ونقول إنّ تعزيز هذا الصمود هو واجب ومسئولية على كل العرب، بل هو واجبٌ على محبي السلام وداعمي التسامح والانفتاح في العالم على اتساعه، فالقدس جزء عزيز من تراث الإنسانية وإرثها الحضاري وضمان استمرار الوضع التاريخي والقانوني فيها، دون تغيير لحين التوصل إلى سلام دائم ونهائي هو صمام أمن للاستقرار الإقليمي والعالمي. وأكد أنّ تعزيز الصمود واجبٌ على كل عربي، مشدّدًا على ضرورة الحفاظ على وضعها التاريخي حتى يتحقق السلام الدائم والشامل، مضيفًا أنّ المؤتمر رسالة إلى العالم، بضرورة حماية القدس من الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال.

وتابع أبو الغيط، أنّ الاحتلال الاسرائيلي يعمل على هدم المنازل وتهجير الفلسطينيين وغير ذلك من الإجراءات المنافية للقانون الدولي الإنساني، منتهيًا إلى أنّ العرب ينظرون إلى فلسطين بخشوع بالغ.

دولة فلسطين ستطلب باستصدار قرار أممي يؤكد حماية حلّ الدولتين

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس، أنّ دولة فلسطين ستطالب باستصدار قرار أممي يؤكد حماية حلّ الدولتين.

في كلمته برسم أشغال مؤتمر دعم القدس بالقاهرة، صرّح عباس: "أمام التعنت الإسرائيلي، وممارساته التي تخطت كل الخطوط الحمراء، سوف نتوجه في الأيام القليلة القادمة إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي لنطالب باستصدار قرار يؤكد على حماية حل الدولتين من خلال منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ووقف الأعمال الأحادية، وعلى رأسها الاستيطان الذي يعتبر كله باطلا وغير قانوني، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام".

وفي هذا السياق، شدّد أبو مازن على أنّ دولة فلسطين تحتفظ بحقها، بل ستواصل الذهاب إلى المحاكم والمنظمات الدولية حماية لحقوق شعبنا المشروعة.

وأضاف "لقد أقرّت القمة العربية الأخيرة في الجزائر دعوة الدول الأعضاء لفرض ضريبة القدس بقيمة أصغر وحدة نقدية فيها، على فواتير الاتصالات التي يستخدمها المواطنون، ولقد بدأنا نحن في دولة فلسطين بأنفسنا في ذلك، وننتظر من أشقائنا، عربًا ومسلمين، أن ينفذوا هذه الدعوة، كما ننتظر من المؤسسات والصناديق العربية أن تؤدي واجب الدفاع عن القدس وحماية هويتها التاريخية والدينية، من خلال دعم المشاريع التنموية في فلسطين، وفي مدينة القدس بخاصة، هذه المشاريع التي تضمنتها القرارات الصادرة عن الجهات المختصة في الجامعة العربية، في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والإسكان والسياحة والثقافة والشباب والمرأة".

في هذا السياق، أشاد الرئيس الفلسطيني بـ "المبادرة التي أطلقتها مؤسسة قدسنا برعاية الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن آل ثاني، وصندوق وقفية القدس وصندوق تمكين القدس، التي حشدت تمويلاً بقيمة 70 مليون دولار أميركي، وتنوي رفعها إلى 200 مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة، لتمويل مشروعات وقفية في القدس وفلسطين".

ودعا في هذا الصدد، الجميع للمساهمة في تعزيز هذه المبادرة الهامة وأمثالها، دعما لصمود أهلنا في القدس وفلسطين.

وأكّد عباس "أهمية انعقاد مؤتمر دعم القدس بمقرّ الجامعة العربية، تنفيذًا لقرار القمة العربية الحادية والثلاثين في الجزائر مطلع شهر نوفمبر من العام الماضي، واستجابة لنداء القدس والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم، ومولد ورفعة المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، في هذا الوقت الذي نواجه فيه أبشع أشكال الاضطهاد والعدوان، وبالذات في مدينة القدس المحتلة، عاصمة فلسطين الأبدية".

وأردف: "كلنا ثقة أنّ مؤتمرًا يخصص قضية القدس، سوف يكون بمستوى هذه القضية الكبيرة التي يتناولها، وعلى قدر التحديات الجسام التي تواجهها عاصمتنا الفلسطينية المقدسة، بفعل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لها ولأرض دولة فلسطين منذ خمس وخمسين سنة، وبفعل المخططات والإجراءات التي ينفذها هذا الاحتلال، والتي تستهدف تاريخ المدينة ومقدساتها وأهلها وهويتها الحضارية الفلسطينية العربية والإسلامية المسيحية".

وأضاف الرئيس الفلسطيني أنّ المعركة المحتدمة في القدس وعليها، وفي كل أرض فلسطين وعليها، لم تبدأ فقط يوم احتلال مدينتنا المقدسة عام 1967، ولكنها بدأت قبل ذلك بعقود عدة، وحتى قبل وعد بلفور الذي تآمرت على إصداره الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وأميركا، بهدف التخلص من اليهود في أوروبا من جهة، وإقامة ما سمي بالوطن القومي لهم في فلسطين من جهة أخرى، ليكون مخفرًا أماميًا لتأمين مصالح هذه الدول الاستعمارية.

من أجل تنفيذ "اتفاق الجزائر"

إجماع دبلوماسي بمالي على ضرورة استئناف الحوار

دعا السلك الدبلوماسي المعتمد لدى مالي إلى استئناف الحوار من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، مشيرا إلى أن "العملية الانتقالية تحرز تقدما".

نقلت وكالة أنباء مالي على لسان السفير والمفوض فوق العادة لدولة فلسطين في مالي، هادي شبلي، عميد السلك الدبلوماسي، إلى التقدم المُحرز من خلال "اعتماد قانون الانتخابات وتنصيب أعضاء إدارة الانتخابات والانتهاء من المسودة الأولية للدستور وإنشاء لجنة مراقبة الإصلاح".

وحث هادي شبلي، الماليين على التوحد "لاحتضان البحث عن السبل والوسائل لتحقيق نجاح هذه المرحلة الانتقالية بشكل صحيح".

ودعا إلى "استئناف الحوار من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر الذي واجه صعوبات في الآونة الأخيرة".

وفي حديثه عن تنفيذ اتفاق الجزائر، قال رئيس المرحلة الانتقالية، أسيمي غويتا، إنه "يجب أن يكون بمثابة أداة لاستقرار دائم".

وأضاف: بالنسبة لرئيس دولة مالي، "سيكون عام 2023 عام توطيد الإنجازات السياسية والمؤسسية"، مؤكدا أن الحكومة ستعمل على "متابعة تنفيذ الإصلاحات التي بدأت".

وأوضح للدبلوماسيين أن "طموح المرحلة الانتقالية يتمثل في إرساء أسس متينة من أجل تعزيز العملية الديمقراطية من خلال توطيد سيادة القانون ومواصلة الجهود لاستعادة الاقتصاد وتكثيف الإجراءات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان".

حسام الشعيب للإذاعة الجزائرية:

الشعب السوري ممتنّ للجزائر وجهود الحماية المدنية

أعرب الإعلامي والمحلل السياسي السوري حسام الشعيب، أمس، عن عميق امتنان الشعب السوري للجزائر وجهود الحماية المدنية الجزائرية.

في تصريحات للقناة الإذاعية الجزائرية الأولى، قال الشعيب إنّ "خبرات الحماية المدنية الجزائرية ووجودها أسهم كثيرًا في تعجيل إنقاذ العالقين تحت الأنقاض"، مبرزًا اكتساب السوريين سواء في الهلال الأحمر والدفاع المدني اكتسبوا خبرة من خلال عملهم إلى جانب الحماية المدنية الجزائرية".

ونوه الشعيب إلى أنّه كان لافتًا للجمهورية الجزائرية الشقيقة أنّها كانت من أولى الوفود المساعدة لسوريا، مضيفًا: "عندما نرى الدفاع المدني السوري والمنقذون السوريون إلى جانب المنقذين الجزائريين يعملون يدًا بيد في عمل مشترك واحد، فإنّ ذلك يعكس صورة إنسانية مهمة جدًا".

ليبيا:

المنفي يؤكد ضرورة إنجاز قوانين انتخابية توافقية قبل أفريل المقبل

أكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي على ضرورة إنجاز قوانين انتخابية توافقية قبل نهاية شهر أفريل المقبل وذلك لإجراء الاستحقاق الانتخابي قبل نهاية عام 2023.

في تغريدة عبر منصة التواصل الاجتماعي "تويتر"، قال المنفي إنّ "تحقيق الإجماع الوطني والدولي ضرورة لإجراء الاستحقاق الانتخابي قبل نهاية العام 2023، مما يتطلب إنجازًا صحيحًا وشفافًا لقوانين انتخابية توافقية قبل نهاية شهر أبريل المقبل أو العمل بالتشريعات النافذة".

وشدد على أنّ المجلس ملتزم بخارطة الطريق للمرحلة والمنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي ومخرجات برلين وقرارات مجلس الأمن، "لاستكمال استحقاقات المرحلة التمهيدية وتحقيق أهدافها".

وكان البرلمان الليبي أقر الثلاثاء الماضي, التعديل الدستوري الـ 13 الخاص بنظام الحكم, فيما سيكون هناك ترقب لموقف المجلس الأعلى للدولة الذي سينظر في قرار التعديل خلال جلسته المقبلة.

ويتعلق التعديل بمكونات السلطة التشريعية واختصاصاتها وتحديد سلطات رئيسي الدولة والوزراء وتحديد مقر مجلس الأمة الوارد في التعديل في العاصمة طرابلس لكنه لم يحدد شروط الترشح لانتخابات رئيس الجمهورية وهي من المسائل الخلافية بين مجلسي النواب والدولة.

للإشارة، تعدّ شروط الترشح أحد أسباب إجهاض الموعد الانتخابي السابق نهاية 2021، إذ أبقى تعديل الاعلان الدستوري ضوابط شروط الترشح إلى القوانين اللاحقة.

سوريا:

ارتفاع عدد ضحايا الزلزال إلى 1408 قتلى

أعلنت وزارة الصحة السورية، عن ارتفاع عدد ضحايا الزلزال الذي ضرب عدة محافظات في البلاد يوم الاثنين الماضي، إلى 1408 قتلى و2341 مصابا في حصيلة غير نهائية.

وقالت الوزارة عبر صفحتها الرسمية بمنصة "فيسبوك" أول أمس، أنّ "عدد ضحايا الزلزال ارتفع إلى 1408 وفيات و2341 إصابة".

وكانت آخر حصيلة نشرتها الوزارة الجمعة، أفادت بأن عدد الضحايا بلغ 1387 قتيلا و2326 مصابا.

وكان زلزال عنيف بلغت قوته 7.8 درجات على مقياس ريشتر ضرب جنوبي تركيا وشمالي سوريا فجر الاثنين الماضي، أعقبه آخر بعد ساعات بقوة 7.6 درجات، بالإضافة إلى مئات الهزات الارتدادية العنيفة، ما خلّف خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات بالبلدين.

الإعلامي السوري حسام الشعيب:

الشعب السوري ممتنّ للجزائر وجهود الحماية المدنية

أعرب الإعلامي والمحلل السياسي السوري حسام الشعيب، أمس، عن عميق امتنان الشعب السوري للجزائر وجهود الحماية المدنية الجزائرية.

في تصريحات للقناة الإذاعية الجزائرية الأولى، قال الشعيب إنّ "خبرات الحماية المدنية الجزائرية ووجودها أسهم كثيرًا في تعجيل إنقاذ العالقين تحت الأنقاض"، مبرزًا اكتساب السوريين سواء في الهلال الأحمر والدفاع المدني اكتسبوا خبرة من خلال عملهم إلى جانب الحماية المدنية الجزائرية".

ونوه الشعيب إلى أنّه كان لافتًا للجمهورية الجزائرية الشقيقة أنّها كانت من أولى الوفود المساعدة لسوريا، مضيفًا: "عندما نرى الدفاع المدني السوري والمنقذون السوريون إلى جانب المنقذين الجزائريين يعملون يدًا بيد في عمل مشترك واحد، فإنّ ذلك يعكس صورة إنسانية مهمة جدًا".

في قضية منح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية

4 أمير سابقين وإطارات محليين ببومرداس أمام العدالة

واصلت محكمة القطب الجزائي المتخصص لدى محكمة سيدي أحمد محاكمة الوالي السابق لولاية بومرداس مدني فواتيح عبد الرحمان، و4 رؤساء بلدية سابقين و9 متهمين من فئة مديري وإطارات مختلف القطاعات على شاكلة مديرية الأشغال العمومية إلى جانب مقاولين متابعين بتهم ثقيلة تراوحت بين منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية، إساءة استغلال الوظيفة على نحو يخرق القوانين والتنظيمات بغرض الحصول على منافع غير مستحقة وإساءة النفوذ وجنحة المشاركة في الاستفادة من تأثير أعوان الدولة، وهي الأفعال المنصوص والمعاقب عليها بالمواد التي تضمنها قانونا الوقاية من الفساد ومكافحته والعقوبات.

وإلتمس مساء أول أمس، وكيل الجمهورية لدى القطب الجزائي المتخصص لدى محكمة سيدي أحمد، توقيع عقوبة 10 سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها مليون دينار جزائري في حق الوالي السابق لولاية بومرداس مدني فواتيح عبد الرحمان والرؤساء السابقين الذين تداولوا على بلدية بومرداس وجميع المتهمين.

وبين المتهمين المتابعين في ملف الحال الرؤساء السابقين لولاية بومرداس وإطارات كانوا على رأس عدد من مديريات التابعة للولاية والمقاولين، بخصوص استحواذ أحد المقاولين صاحب شركة " CGSB" المدعو "ن.م" على جل المشاريع منها 11 مشروعا كلّف الملايير من الدينارات خاصة تلك المتعلقة بالإنارة العمومية دون أي سند قانوني أو ملف قاعدي أو اتفاقية وفقا لما يمليه قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 247 / 15، ودون إيداع ملف تقني على مستوى مكتب الصفقات العمومية ليدوس هذا الأخير على قوانين الجمهورية ويباشر في إنجاز مشاريعه دون أوامر بدأ الأشغال التي تمت بتعليمات شفوية تحت ذريعة "الاستعجال" لتهيئة الواجهة البحرية تحسبا لتدشين موسم الاصطياف، وإنارة حديثة الحرية 18 فيفري تحسبا لإحياء ذكرى عيد النصر إلى جانب مشروع الإنارة العمومية " LED" على مستوى الردم التقني بقورصو وغيرها من المشاريع.

هذا وأنكر الوالي كل التهم بما فيها أوامر شفاهية أو كتابية من أجل تمكين المقاول "ن.م" من إنجاز المشاريع وأنه لم يتدخل أبدا في الصلاحيات التي خولها القانون لرؤساء البلديات، فيما تراجع معظم المتهمين عن التصريحات التي أدلوا بها أما قاضي التحقيق وحملوا الوالي المسؤولة مقابل تشديد متهمين آخرين على غرار أعضاء لجنة فتح الأظرفة على أن الصفقات التي أنجزها المقاول كانت قانونية ولم ينطلق في الأشغال إلا بعد حصوله على أمر بالبدء في الخدمة.

من جهته ، قال المقاول صاحب شركة "CGSB" أن "المشاريع تحصل عليها بطريقة قانونية وأنه لا تربطه أي علاقة بالوالي ولا يعرفه أصلا"، إلا أن القاضي واجهته، باعترافاته بخصوص إنجاز مشاريع دون إيداعه لأي ملف تقني على مستوى مكتب الصفقات العمومية، حيث انطلق في إنجازها دون الحصول على أوامر ببدء الأشغال ، وأنه قام بإنجاز بعض المشاريع قبل الإعلان عنها من طرف مصالح بلدية بومرداس.وبعد دخول المتهمين غير الموقوفين إلى قاعة الجلسات ودخول المتهم الرئيسي الموقوف والمدان بأحكام قضائية في ملف آخر الوالي السابق لولاية بومرداس مدني فواتيح عبد الرحمان، شرعت القاضي وسيلة زويش في المناداة على جميع المعنيين بالملف من متهمين وشهود وأطراف مدنية ليتم التأكد من هوية كل متهم مع تذكيره بالتهم الموجهة إليه، لتشرع في الاستجواب والبداية كانت مع الوالي السابق فواتيح.

م.م

مهرّبة من التراب المغربي

15 سنة سجنا لمتهمين بتهريب المخدرات في حفظات الاطفال

أصدرت المحكمة الجنائية الاستئنافية لمجلس قضاء وهران، بعقوبة 15 سنة سجنا نافذا، في حق المدعو "ن. ت .أ" وتأييد عقوبة خمس سنوات سجنا نافذا لشخصين آخرين توبعا بجناية المشاركة في المتاجرة في الكيف المعالج، كما تم إصدار عقوبة 20 سنة سجنا نافذا غيابيا لمتهم رابع يوجد في حال فرار، يشتبه في كونه أحد بارونات تهريب المخدرات من المغرب إلى التراب الوطني عن طريق تجار مغاربة، فيما التمس ممثل الحق العام في جلسة محاكمة الثلاثاء، توقيع عقوبة المؤبد لشخصين و10 سنوات سجنا نافذا في حق شخصين آخرين، لمتابعة الجميع بجناية استيراد 223 كلغ من الزطلة المغربية عبر منطقة أولاد براجح في مدينة مغنية الحدودية.وعالجت ذات المحكمة الجنائية قضية تخص نقل وتهريب واستيراد غير مشروع للمخدرات، نسبت الاتهامات في بداية التحقيق القضائي إلى ثلاثة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 35 و52 عاما ينحدرون من ولايتي وهران وتلمسان.تفاصيل الملف، تعود إلى شهر فيفري من سنة 2018، حينما تمكنت مصالح الأمن الداخلي للناحية العسكرية الثانية في وهران، في رصد نشاط مجموعة أشخاص في تهريب المخدرات، ليتم ضبط مركبة تجارية من نوع "مرسيدس" تحمل لوحة ترقيم 13، معبأة بعلب حفاظات الأطفال، غير أن المعلومات التي كانت بحوزة الجهة الأمنية المختصة بشأن عملية نقل المخدرات من مغنية إلى وهران، عجلت بإخضاع المركبة إلى تفتيش دقيق، أسفر عن العثور بداخلها على 13 طردا من الكيف بحمولة تزن قنطارين و23 كلغ مخبأة بإحكام أسفل بضاعة "حفاظات الأطفال"، كما كشفت معاينة وثائق المركبة أنها مزورة، ليتم توقيف السائق، الذي تكفل بشحن البضاعة، التي تم جلبها من مغنية إلى وهران على أساس تخزينها في فيلا فاخرة في سيدي البشير في وهران، تعد ملكا للمتهم الثالث "ح هـ« من مواليد 1980.وتبين من خلال الأبحاث الأمنية المنجزة، أن" العصابة كانت تود نقل المخدرات من وهران إلى ورقلة في الجنوب الشرقي للوطن، تحت إمرة المدعو الذي يظل فارا"وأبرزت التحقيقات مع الموقوفين الثلاثة، أن المدعو "ن ت أ«، كانت تربطه صداقة وطيدة مع المتهم الفار وتجمع ثقة متبادلة بين الطرفين في ربط الاتصال مع شبكة مغربية في إيصال وتسليم المخدرات، بينما يقوم كل من الشخصين الآخرين بدور تأمين مسار نقل المخدرات والتخزين إلى غاية الانطلاق بها إلى الجنوب الشرقي.

المتهمون حاولوا إنكار المنسوب إليهم عن جناية استيراد المخدرات والحيازة والمتاجرة بها بطريقة غير مشروعة ضمن جماعة إجرامية منظمة والتزوير واستعمال المزور والتصريح الكاذب، غير أن هيئة التحقيق، واجهت الجميع بحقائق محاولة إبرام صفقة إغراق التراب الوطني بهذا الوزن الهائل من السموم.

القضية توبع فيها ما لا يقل عن 13 متهما بينهم سبعة في حال إيقاف بجناية استيراد أطنان من الزطلة المغربية، وتوجت الأبحاث الأمنية بضبط كافة الحمولات القادمة من مناطق التماس الحدودية مع المغرب، وتأكّد إصدار ستة أوامر بالقبض في حق الفارين، فيما تم التحقيق مع المتهمين في نفس القضايا التي يتابع فيها هؤلاء الأشخاص الستة، في انتظار إحالة كل الملفات على المحكمة الجنائية الإبتدائية .

م.م

الضحيّة أصيب برمح بندقية

حرب عصابات تنتهي بإصابة شخص بعاهة مستديمة

تمكن فريق المناوبة لمستشفى فرنس فانون بالبليدة بقسم جراحة الأنف والاذن والحنجرة من إجراء عملية بنجاح بعد ساعات قضاها الجراحين مع كهل تعرض إلى ضربة من رمح بندقية صيد أصابة الضحية بشكل مباشر على مستوى الرأس بعد حرب عصابات جرت بشوارع القليعة.الضحية تم نقله إلى مستشفى القليعة ،قبل أن يتم تحويله على جناح السرعة إلى مستشفى فرنس فانون بالبليدة،اين جريت له عملية جراحية جد معقدة على مستوى الرأس ،حيث نجح الفريق الطبي من إخراج الرمح بصعوبة من رأس الضحية.

ق.و

فاقت 23 مليار سنتيم

منع سحب تعويضات الجزائرية للمياه بحكم قضائي

أصدر مؤخرا مجلس قضاء الجزائر العاصمة قرارا بتأييد الأمر المستأنف الصادر عن محكمة بئر مراد رايس الذي يقضي برفع الصفة الإجرائية على مسير التعاونية العقارية "بيماريستان "بما يمنع هذا الأخير من سحب تعويضات الجزائرية للمياه المقدرة بـ 23.4 مليار سنتيم، وهو المبلغ الذي سعى مسير التعاونية العقارية "بيماريستان" سحبه بشتى الطرق في باتنة والجزائر العاصمة منذ صدور قرار يقضي بإلزام الجزائرية للمياه بتعويض تعاونية "بيماريستان" بهذا المبلغ مقابل مرور قناة مياه الشرب على مساحة 2 هكتار من أراضي التعاونية.إلا أن مؤسسة الجزائرية للمياه عن طريق ممثلها القانوني في المنطقة الصناعية وادي السمار، رفعت دعوى استعجالية مفادها إبطال الحجز التنفيذي الذي باشر في إجرائه المسير ،على خلفية أن مدير التعاونية " تنعدم لديه الصفة الإجرائية لمباشرة إجراءات التنفيذ باعتباره لا يوجد في الملف ما يثبت صفته كمسير للتعاونية العقارية بيماريستان وأنّ مقرر التعيين الذي يحتج به تنتهي آثاره بوفاة الرئيس الشرعي المرحوم الذي قام في حياته بتعيين المسير الحالي " م و "يجعل مبررات التأسيس في حق التعاونية باطلة بقوة القانون، وبمقابل ذلك تم قبول التدخل في الخصام للمستفيدين بعد ثبوت الصفة لدى المجلس بحيازتهم للوثائق القانونية اللازمة.

م.م

الحماية المدنية تتدخّل

إصابة امرأتين في انهيار سطح بناية بوهران

أصيبت إمرأتين بجروح، إثر إنهيار جزء من سطح بناية مساحته مترين، ببلدية السانيا في وهران.

وحسب بيان لمديرية العامة للحماية المدنية، تدخلت إسعافات الحماية في هذا الحادث، أين تم تقديم الإسعافات الضرورية لإمرأتين أصيبتا بجروح على إثر إنهيار جزء من سطح بناية مساحته مترين مربع.وتتكون البناية من طابق أرضي وطابق آخر، وتقع بشارع خميستي، ببلدية السانيا في وهران.

ق.و

حجز سلاحين ناريين

توقيف مشعوذ بمستغانم

تمكنت شرطة سيدي علي بولاية مستغانم، من توقيف مشعوذ يبلغ من العمر 57 سنة و المنحدر من مدينة سيدي علي.وحسب بيان لذات المصالح، فإن العملية جاءت في إطار محاربة الجريمة بشتى أنواعها عبر إقليم الإختصاص، تمت اثر دورية للشرطة بوسط مدينة سيدي علي إذ لفت انتباههم مركبة مرقمة بترقيم ولاية تيسمسيلت، و على متنها ثلاث اشخاص. و بعد تفتيش المركبة و الركاب ضبط بحوزة أحدهم قرابة 90 حرزا خاص بالشعوذة و السحر.وبعد استيفاء الإجراءات القانونية و إخطار وكيل الجمهورية لدى محكمة مستغانم، تمت عملية تفتيش مسكن المشتبه فيه حيث ضبطت به كمية كبيرة من الأحراز و التمائم الخاصة بالشعوذة مدون عليها طلاسم السحر و وثلاث مؤلفات خاصة بطرق ممارسة السحر، بالإضافة كذلك إلى سلاحين ناريين الأول عيار 7.65 ملم و 08 خراطيش من نفس العيار، و الثاني بندقية صيد أحادية الماصورة، كما بين التحقيق أن المشتبه فيه لا يحوز على أية وثيقة ترخص له بحيازة و استعمال السلاح الناري.

ق.و

حجز معدات مستعملة في عملية السرقة

الإطاحة بعصابة اجرامية مختصة في سرقة السكك الحديدية بوهران

تمكنت عناصر من الفرقة الاقليمية للدرك الوطني بمرسى الحجاج بوهران من الإطاحة بعصابة اجرامية مختصة في سرقة السكك الحديدية الواقعة بشارع العربي بن مهيدي ببلدية مرسى الحجاج كانت مهجورة وترتبط بلدية المحمدية ومرسى الحجاج وحاليا هي محل صيانة وتصليح.ليتم على إثر معلومات تلقتها ذات العناصر التنقل إلى عين المكان، أين تم توقيف شخصين في العشرينيات من العمر، وبعد تمشيط المكان تم العثور على معدات مستعملة في عملية السرقة متمثلة في مفك براغي، مطرقة وحفارة يدوية إلى جانب براغي خاصة بالسكة الحديدية.

ق.و

http://www.mondeadm.com
facebook: mondeadm
monde.adm@gmail.com

■الفجر 06:05 ■الظهر 13:02 ■العصر 16:02 ■ المغرب 18:26 ■ العشاء 19:50
الاثنين 13 فيفري 2023 الموافق لـ 22 رجب 1444 هـ
العدد: 2300

بعد 15 يوما

الإنتهاء من مراجعة بيانات مترشحي "البيام" و"الباك"

تنتهي غدا مديريات التربية للولايات، من خلال رؤساء المتوسطات والثانويات، عملية مراجعة وتصحيح الأخطاء الواردة في بيانات التلاميذ المرشحين لاجتياز امتحاني شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا للدورة المقبلة 2023 ، حيث تمّ إسقاط تسجيلات مزيفة لمترشحين، بحكم أنهم مقصيون من اجتياز البكالوريا، لاعتبار واحد وهو أن مدة العقوبة القانونية المفروضة عليهم لم تنقض بعد، والتي تتراوح بين 5 و 10 سنوات.

ومنحت وزارة التربية مدّة 15 يوما، لتمكين المترشحين النظاميين والأحرار من تصحيح الأخطاء الواردة في بياناتهم الشخصية، في حين تستمر إلى غاية 22 من فيفري الجاري بالنسبة للممتحنين المنتمين إلى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، والمطالبين بإبلاغ المركز الجهوي لذات المؤسسة، على أن يتحملوا المسؤولية كاملة عن أي خطأ لم يعلنوا عنه في آجاله المحددة.

وحسب مصدر أورد الخبر، فإن "أبرز الأخطاء التي وقع فيها المترشحون تلك التي تخص بياناتهم الشخصية، على غرار الاسم واللقب وتاريخ ومكان الازدياد ورقم التسجيل، فيما تكفل رؤساء المتوسطات والثانويات الموزعين عبر كامل التراب الوطني، بإنجاز التصويبات اللازمة التي تخص المترشحين المتمدرسين النظاميين، في حين أن مصالح مديريات التربية للولايات المختصة، قد تكفلت بالتصحيحات والتقويمات الأساسية لفائدة الممتحنين الأحرار.

وتمكن الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات وبعض مديريات التربية للولايات، من خلال تفعيل آلية البحث التقني، من التفطن لبعض التسجيلات المزورة لمترشحين حاولوا تسجيل أنفسهم إلكترونيا، برغم أنهم لا يملكون الحق في ذلك، كونهم مقصيين من اجتياز الامتحان، لأن العقوبة القانونية التي طبقت عليهم لم تنقض بعد، وهي تتراوح عادة بين 5 و10 سنوات، مؤكدة على أن ذات المصالح قد سارعت لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، من خلال اللجوء إلى إسقاط تسجيلاتهم مباشرة.

تجدر الإشارة، أن وزارة التربية الوطنية كانت قد حددت الفترة بين الأحد 7 ماي المقبل وإلى غاية يوم الخميس 18 منه، لإجراء اختبار مادة التربية البدنية والرياضية الخاص بالمترشحين الأحرار، في وقت دعت فيه كافة الممتحنين المعنيين، بما فيهم المترشحون المنتمون إلى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، إلى التكفل بسحب استدعاءاتهم الخاصة باختبار مادة التربية البدنية والرياضية من موقعي الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات، ابتداء من يوم الاثنين 17 أفريل 2023.

ق.و

اختنقوا بالغاز

وفاة طفل وإنقاذ 8 أشخاص بسطيف

توفي طفل إثر اختناقه بغاز أحادي الكربون الذي كان وراء تسمم أفراد عائلته الذين نجوا من الموت الوشيك في حادث رافقه حادث ثان في نفس اليوم كاد أن يودي بحياة أفراد عائلة أخرى.

الحادث الأول وقع بحي طنجة العتيق بمدينة سطيف، أين تدخلت فرقة الحماية المدنية بسطيف لإنقاذ عائلة تعرضت للاختناق بالغاز المحروق وتمكنت من إجلاء أفراد العائلة في اللحظات الأخيرة، ويتعلق الأمر بالوالد البالغ من العمر 40 سنة، والأم البالغة من العمر 39 سنة، والبنت البالغة من العمر 10 سنوات، والابن البالغ من العمر 8 سنوات، والذين تم إخراجهم من المنزل في حالة خطيرة بعد ما أصيبوا بتسمم بالغاز.

كما تمكنت الفرقة من إنقاذ حياتهم، لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لِلطفل الصغير البالغ من العمر 5 سنوات، الذي عُثر عليه وهو يصارع الموت، فقامت الفرقة بإسعافه ونقله على جناح السرعة إلى المستشفى الجامعي سعادنه عبد النور بسطيف لتلقي العلاج، لكن محاولات الطاقم الطبي باءت بالفشل وفارق الطفل الحياة.

وحسب المعلومات الأولية فإن الحادث سببه خلل في تركيب قناة سخان الماء، التي تسرب منها الغاز المحروق، وظل متراكما في حجرة الاستحمام والمطبخ وكان وراء وقوع الكارثة.

وتنقلت فرقة الحماية المدنية إلى حي المجاهدين بسطيف، لإنقاذ أسرة كاملة من الموت المحقق بعد استنشاقها لغاز أحادي الكربون، ويتعلق الأمر بالأب البالغ من العمر 58 سنة، والأم البالغة من العمر 53 سنة، والابن البالغ من العمر 18 سنة، والابن الثاني البالغ من العمر 13 سنة، والذين نجوا من الموت بأعجوبة، ليبقى الغاز المحترق يصنع مآسي العائلات الجزائرية، وفي كل مرة يضيف اسما لقائمة الضحايا المفتوحة.

يذكر، أن ولاية سطيف أحصت في ظرف شهر وعشرة أيام فقط، 34 حادث اختناق منزلي خلف 8 ضحايا، وأنقذت فرق الحماية المدنية 94 شخصا أفلتوا من أنياب الغاز.

ق.و

الذي يظهر عليه اللون الأخضر

حماية المستهلك تحذر من اقتناء الدجاج

حذّرت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك من اقتناء الدجاج الذي يظهر عليه اللون الأخضر خاصة منطقة الصدر.

وقالت المنظمة، في منشور لها على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أنّ اللون الأخضر يرجع إلى مرض العضلات الخضراء (Myopathie pectorale profonde) الذي يظهر عادة عند الدجاج اللاحم الذي يتجاوز وزنه 3 كغ ونتيجة لهذا الوزن الزائد للدجاجة تضطر للركود وعدم الوقوف مما يؤدي إلى وصول الأكسجين لهذه العضلة بكمية قليلة وقد لا يصل نهائيا إلى هذا الجزء مؤديا إلى تلف وموت الخلايا داخل الأنسجة العضلية لتصبح خضراء اللون".

ونصحت المنظمة بنزع تلك القطعة الخضراء قبل استهلاكها وطهوها، مؤكدة أنّ باقي الدجاجة صالح للاستهلاك.

من جهة أخرى ، دعت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك يوم الأحد، إلى تعبئة المياه المعدنية في قوارير زجاجية. لتفادي التأثيرات السلبية للقارورات البلاستيكية على الصحة والبيئة.

وجاء في منشور للمنظمة على فيسبوك:« لماذا لا تعود شركات تعبئة المياه المعدنية لتسويق المياه في قارورات زجاجية يدفع ثمنها المستهلك، و يقوم باستبدالها لدى تاجر التجزئة في كل مرة؟".

واستغربت "حماية المستهلك" في منشورها، اقتصار تسويق قوارير المياه الزجاجية في الجزائر، على الفنادق الفخمة.

وتابعت المنظمة: أن " الجميع يعلم خطر البلاستيك إذا تعرض لأشعة الشمس، ويرى ما نعاني منه جراء رمي القارورات البلاستيكية الفارغة في الطبيعة".

ق.إ

باستعمال السيوف

عصابة تعتدي على تاجر في أم البواقي

أوقف رجال الأمن بعين البيضاء في ولاية أم البواقي ، أربعة شباب مشتبه فيهم بمهاجمة صاحب محل لبيع الهواتف النقالة، بقلب مدينة عين البيضاء وتعريض حياته للخطر، حيث تم وضعهم تحت النظر، على أن يتم تقديمهم أمام نيابة الجمهورية حال استكمال إجراءات التحقيق، علما أن الضبطية القضائية، قد باشرت إجراءات التحقيق في هذه الحادثة التي هزت سكان المدينة نهاية الأسبوع، حيث تعرض التاجر الضحية بينما كان في متجره إلى محاولة القتل، بعد أن تم مهاجمته من قبل أربعة معتدين كانوا مدججين جميعا بالسيوف، الضحية شاب في الثلاثينات من العمر لم يستطع الهروب من قبضتهم، فأصيب أثناء مقاومته لهم، بإصابات خطيرة على مستوى الجمجمة، أحدثت له نزيفا حادا أفقده الوعي وأدخله في غيبوبة، أين تم نقله على جناح السرعة إلى مستشفى زرداني صالح بعين البيضاء في حالة حرجة جدا، ومازال لحد الآن في غيبوبة، بعد أن تم تحويله إلى مستشفى بن باديس الجامعي بقسنطينة، حيث يوجد تحت المراقبة الطبية.

وجاء في بيان لوكيل الجمهورية بمحكمة عين البيضاء ، أن الشاب الضحية كان داخل محله التجاري بمدينة عين البيضاء ليتفاجأ بهجوم من معتدين باستعمال العنف بواسطة أسلحة بيضاء، حيث أمرت نيابة الجمهورية بفتح تحقيق حول الوقائع، أين تم في نفس اليوم توقيف أول المعتدين ليسقط لبقية في قبضة الأمن، في حادثة أثارت الرعب في المدينة بسبب وقوعها في وضح النهار ونوعية الأسلحة البيضاء في الاعتداء وخطورة الإصابات التي طالت الضحية، وقد سارع أعيان من المدينة بعد أن عرف الجناة، التدخل، لتهدئة النفوس، تزامنا مع الدور المبذول من مصالح الأمن.

كما عالجت محكمة الجنح بالدار البيضاء قضية ضرب وجرح عمدي بواسطة سلاح أبيض، فيما أصّر المتهم في تصريحاته خلال مثوله للمحاكمة وفقا لإجراءات المثول الفوري بأن مصابا بالسحر، ولا يعي أفعاله.

وتبين أن المتابعة الجزائية في حق المتهم، جاء عقب شكوى تقدم بها الضحية أمام مصالح الأمن بباب الزوار مفادها تعرضه لاعتداء خطير من طرف المشتكى منه المتهم الحالي بواسطة سكين في محل تجاري، خلف له اصابة بليغة على مستوى رقبته، مما كلفه المكوث في العناية المركزة لمدة ٣ أيام متتالية مرفقا شكواه بشهادة طبية تثبت عجزا طبيا قدره ١٠ أيام حرره الطبيب الشرعي بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا.

وخلال مواجهة المتهم، تمسك بانكار التهمة والوقائع المنسوبة إليها. واستعماله آلة حادة لضرب ضحيته، وراح يصر أمام رئيس الجلسة أنه بيوم الوقائع كان مصابا بالسحر، وأن الضحية يفتري عليه.

من جهتهم، أكد الشهود الذين كانوا بالقرب من موقع الحادث، بأن حادثة الاعتداء على الضحية ثابتة، وانهم شاهدوا الضحية ملقى عليه على الأرض فاقدا الوعي. والدماء تنزف عليه، كما تم خلالها نقله الى المستشفى لاسعافه.

كما أثبتت تصريحات الشهود أن خلافات سابقة بين المتهم والضحية بحكم علاقة عمل جمعتهم قبل سنوات، وهي السبب الحقيقي والرئيسي في انطلاق وقائع قضية الحال.

وأمام ما ورد من معطيات، التمس الضحية تعويضا ماليا قدره ٣٠ مليون سنتيم جبرا بالأضرار اللاحقة به، في حين التمس وكيل الجمهورية توقيع عقوبة ٨ سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية نافذة قدرها ٥٠٠ مليون سنتيم قفي حق المتهم الموقوف.

ق.و

يخص الرحلات المبرمجة الى غاية 10 جوان

الخطوط الجوية تطلق سعر GIFT لجميع التذاكر

أطلقت الخطوط الجوية الجزائرية سعر GIFT لجميع التذاكر المقتناة خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 فيفري 2023، والذي يخص الرحلات المبرمجة الى غاية 10 جوان 2023.

وحسب الخطوط الجوية الجزائرية سيتم إعفاء التذاكر الخاضعة للعرض من الرسوم المتعلقة بالتغيير.

ويخص العرض الشبكة الفرنسية بأكملها والشبكة الدولية باستثناء دبي والقاهرة وبرشلونة، في حدود المقاعد المتاحة.

ق.إ

تورّط في أعمال إجرامية خطيرة

العدالة تفتح ملف ارهابي من القاعدة

تعالج محكمة الجنايات الابتدائية بالدار البيضاء بداية الأسبوع القادم ملف 48 إرهابيا من بينهم 6 موقوفين، ويتعلق الأمر بأمراء كتائب وسرايا "الفتح" و«الأنصار" على رأسهم الارهابي المقضي عليه عبد المالك دروكدال" زعيم تنظيم القاعدة ،ومن بين التصريحات الخطيرة.

وكشف أمير كتيبة الأنصار المتهم الموقوف تواتي علي القائد العملياتي والعسكري بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خلال التحقيق، أنه بعد إلقاء القبض على الإرهابي "م.ص" سنة 2006 الذي كان مكلفا بشراء 50 كغ من الأمونياك كانت موجهة لصنع قنابل يدوية لتفجيرها في الطرقات العمومية. وعليه تم كشف توقيف عدة عناصر إرهابية.لتنطلق بعدها الاتصالات بينهم وبين الأمير الوطني دروكدال من داخل السجن، من أجل تخليصهم، حيث أخطروه عن طريق المدعو "البومبي" بإمكانية رشوة للحصول على حكم البراءة.وطلبوا منه مبلغا من المال قدره 130 مليون سنتيم عن كل واحد، ليمنح لهم "دروكال" المبلغ عن طريق المدعو "البومبي".

كما صرح المتهم أنه أشرف، منذ سنة 1998، بمحور "بومرداس، تيزي وزو والعاصمة" على أكثر من 20 مجزرة جماعية استهدفت العسكريين، وكان حاضرا في عمليات اختطاف رجال الأعمال بمناطق "الكيمية، أيت رهون ودلس"، ومن بين أهم العمليات الإرهابية التي قاموا بها الهجوم على مفرزة الحرس البلدي بمنطقة "القاطة" سنة 1998، خلف سقوط ضحايا والاستيلاء على 20 بدلة للحرس البلدي وسلاحين ناريين، مضيفا أنه شارك في بداية 1999 في اغتيال شرطي حيث أطلق عليه عيارين واستولى على سلاحه، كما كلف، في بداية سنة 2000، ثلاثة إرهابيين بترصد تحركات عناصر الدرك الوطني بدلس وقاموا بعدها باغتيال عنصرين رميا بالرصاص، كما قام باغتيال قائد فرقة الدرك الوطني والاستيلاء على جهازه اللاسلكي.

كما شارك سنة 2000 في نصب كمين لعناصر الحرس البلدي بالمكان المسمى "الضبع" بدلس، وتم اغتيال عدد منهم مع الاستيلاء على أسلحتهم.

وفي سنة 2001، قام رفقة عدد من الإرهابيين بنصب كمين لشاحنة تابعة لقوات الجيش الشعبي وفي تلك الفترة قام باستهداف 3 أفراد من الشرطة.

وسنة 2002 التحق بمنطقة علي بوناب ثم مزرانة رفقة 20 إرهابيا، لينتقل بعدها إلى سرية الفتح بدلس. وفي شهر رمضان اغتالوا 3 شرطيين بأحد المقاهي بعد الإفطار .

وفي سنة 2004، تم تعيينه كأمير لسرية الأنصار، حيث أشرف على عدة عمليات اختطاف طالت تاجرا ونجل رجل أعمال واختطاف صاحب حانة أطلق سراحه بعد دفع فدية 750 مليون سنتيم، كما قاموا بذبح حارس المؤسسة العقابية بتيزي وزو.

م.م

لتسهيل حركة المرور وفك العزلة عن المواطنين

الجيش يواصل عمليات فتح الطرق

واصلت وحدات ومفارز الجيش الوطني الشعبي التابعة للقطاع العسكري بسطيف، عمليات فتح الطرق والمسالك لتسهيل حركة المرور وفك العزلة عن المواطنين.وحسب بيان لوزارة الدفاع الوطني، شملت هذه العملية فتح الطرق بكل من بلدية الشرفة بدائرة عين الكبيرة ودائرة البابور بولاية سطيف.وتأتي هذه التدخلات، على إثر التقلبات الجوية المصحوبة بتساقط الثلوج والتي لا تزال تعرفها بعض ولايات الوطن.

م.م